

اتفاقية التراث العالمي

الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة

دراسات التراث العالمي

رقم ٥



التخطيط الإداري لممتلكات التراث العالمي الطبيعي

دليل المستخدمين الإرشادي
نسخة مؤقتة ٢٠٠٨



الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة - برنامج المناطق المحمية - دراسات التراث العالمي



لمحة عن الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة

يعمل الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة على تقديم العون للعالم من أجل إيجاد حلول واقعية لأكثر التحديات إلحاحاً والمتعلقة بالبيئة والتنمية.

يعمل الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة على عدة محاور مختلفة هي التنوع الحيوي والتغير المناخي و الطاقة وسبل العيش الكريم وتخضير الاقتصاد من خلال دعم الأبحاث العلمية وإدارة المشاريع الميدانية حول العالم، كما يعمل على أجل تطوير السياسات والقوانين وأفضل الممارسات من خلال جمع كل من الجهات الحكومية والجهات غير الحكومية والأمم المتحدة معاً.

فالاتحاد الدولي لحماية الطبيعة أقدم وأكبر مؤسسة بيئية عالمية، تضم أكثر من ١٠٠٠ عضو من جهات مختلفة حكومية وغير حكومية ، كما يضم أكثر من ١١٠٠٠ خبير متطوع في هيئاته في ١٦٠ بلداً. يعمل في الاتحاد أكثر من ١٠٠٠ موظف في ٦٠ مكتباً ومع مئات من الشركاء من القطاع العام، و الجمعيات غير الحكومية والقطاع الخاص حول العالم.

www.iucn.org

أصدر هذا الدليل كجزء من دور الاتحاد كهيئة استشارية في اليونسكو/ اتفاقية التراث العالمي الطبيعي.

شكر وتقدير

يشكر الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة دعم موظفي الاتحاد في برنامج المناطق المحمية وأعضاء الهيئة العالمية للمناطق المحمية، والزملاء في اليونسكو مركز التراث العالمي والهيئات الاستشارية الأخرى للجنة التراث العالمي. كما ينتهز الاتحاد الفرصة لشكر هؤلاء الذين ساهموا في إصدار هذا الدليل: ستيفان أماند، تيم بادمان، باستيان بوهارد، جيرارد كولن، جان بيير دوآرت، غي ديبونيه، ستيفاني أيسينغ، إليري هاميلتون- سميث، مارك هوكنغز، جيفري هاورد، بروس جيفريز، جوزيف كينغ، إغور ليسينكو، جولي ميديلتون، جيوف موصلي، بيتر أوغدين، جورجينا بيرد، أدريان فيليبس، هارلد بلاتشر، كيشور رو، ميتشلد روزيلر، بيدرو روزبل، بيتر شادي، ديفيد شيبيرد، لي توماس، جيم ثروسيل، فرانسيس فورثي، جاميني ويجسوريا، كوميكو يونيدا، كيفان زونكل.

الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، برنامج المناطق المحمية، شارع موفيرني ٢٨-CH- ١١٩٦ غلاند، سويسرا

www.iucn.org/wcpa



ان تسمية الكيانات الجغرافية في هذا الكتاب، وعرض المواد ، لا تعبر بأي حال عن رأي الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة وغيرها من المنظمات المشاركة بما يخص الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو منطقة ، أو من السلطات ، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها .

وعلاوة على ذلك، إن جميع وجهات النظر والآراء التي أعرب عنها في هذا المنشور لا تعكس بالضرورة آراء الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة.

منشور من قبل: الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، غلاند سويسرا

حقوق الطبع محفوظة: © الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والمصادر الطبيعية

إن إعادة اصدار هذا المنشور للأغراض التعليمية ، أو غير ذلك من الأغراض غير التجارية مسموح دون إذن خطي مسبق من صاحب حقوق الطبع ، بشرط التنويه بصورة كاملة إلى المصدر.

و إن اصدار هذا المطبوع لأغراض إعادة البيع أو لأغراض تجارية أخرى محظور دون إذن خطي مسبق من صاحب الملكية.

الاقتباس: الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة برنامج المناطق المحمية، والتخطيط لإدارة ممتلكات التراث العالمي الطبيعي. غلاند ، سويسرا : الطبيعة. ٣٥ pp.

الغلاف: الجزر والمناطق المحمية من خليج كاليفورنيا ممتلك التراث العالمي، والمكسيك ، © الطبيعة / بيدرو روزابال.

تصميم: ديلوين دوبويس

إعداد: الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة – برنامج المناطق المحمية

طباعة: الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة

متوفر في: الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة

خدمة المنشورات

شارع موفيرني ٢٨

١١٩٦ غلاند

سويسرا

هاتف: ٠٠٤١٢٢٩٩٩٠٠٠٠

فاكس: ٠٠٤١٢٢٩٩٩٠٠٢٠

books@iucn.org

www.iucn.org/publications

وهناك قائمة للمنشورات الاتحاد متاحة أيضا.

التخطيط الإداري لممتلكات التراث العالمي الطبيعي

دليل المستخدمين الإرشادي

نسخة مؤقتة ٢٠٠٨

الترجمة: هيفاء شعبان عبدالحليم
المراجعة والتدقيق: نشأت حميدان

التخطيط الإداري لممتلكات التراث العالمي الطبيعي - دليل المستخدمين الإرشادي

المحتويات

٢	شكر وتقدير
٦	التمهيد
٧	١. المقدمة
٩	٢. إطار التخطيط الإداري للممتلكات التراث العالمي الطبيعي
١٢	٣. مبادئ إرشادية للخطط الإدارية لممتلكات التراث العالمي
١٤	٤. المراحل الأساسية في تحضير الخطة الإدارية
٢١	٥. محتويات الخطة الإدارية
٣٢	٦. المراجع

التمهيد

ممتلكات التراث العالمي هي بعض أكثر الأماكن فرادة على كوكبنا، لأنها تتضمن مجموعة من المعالم الثقافية والطبيعية الاستثنائية والفريدة. وكأي شيء ثمين، تحتاج هذه الأماكن للحماية والعناية، والتخطيط الجيد مرتبط مع الإدارة الفاعلة التي يمكن تنفيذها.

إن الغرض من هذا الدليل هو مساعدة هؤلاء المسؤولين عن إدارة ممتلكات التراث العالمي وقيمتها الطبيعية عن طريق اقتراح ما الذي يجب أن يفكروا فيه عند إصدار الخطة الإدارية لهذا الممتلك. ولا يوصي به هذا الدليل ببرنامج عمل معين لإعداد الخطة الإدارية لممتلكات التراث العالمي، كما لا يوصي بوضع قواعد أو تقديم حلول لمشكلة إدارية معينة. إن ما يجعل هذا الدليل مختلف هو أنه يعتمد على الإرشادات الموجودة بالفعل حول إعداد الخطط الإدارية، مع التركيز على بعض قضايا محددة تؤخذ بالاعتبار ضمن ممتلكات التراث العالمي. يجب أن يستخدم هذا الدليل كمجموعة أدوات تساعد على إيجاد إجابة لـ: "ما الذي يجعل خطة ممتلكات التراث العالمي الإدارية ناجحة؟" وأيضاً أن تكون بمثابة دليل للموارد التي من شأنها أن تساعد على تحقيق نجاح التخطيط الإداري.

هذا الدليل أعد بناء على خبرة ومعرفة جديرة بالتقدير في التخطيط الإداري للمناطق المحمية ضمن الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة وهيئته العالمية للمناطق المحمية (WCPA)؛ وتضم مشاركة الاتحاد في دعم إعداد الخطط الإدارية لممتلكات التراث العالمي، ومسودة هذا الدليل استخدمت في ورشة تدريبية حول التخطيط الإداري لممتلكات التراث العالمي عقدت في مدينة فلم في ألمانيا عام ٢٠٠٦، كما انتفع الدليل من مراجعة سلسلة من الخبراء. يعتبر هذا الدليل الخطوة الأولى للحصول على دليل أوسع حول إدارة ممتلكات التراث العالمي.

بالإضافة إلى هذا المنشور فإن الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة ملتزم ضمن موارده المتاحة على دعم الدول الأطراف وأصحاب العلاقة الآخرين بجمع المعلومات الإضافية أو تقديم النصح للخطط الإدارية لممتلكات التراث العالمي من خلال شبكة الخبراء في الهيئة العالمية للمناطق المحمية. يمكن لهذا الدعم أن يكون أكثر وأسهل توفراً، إذا تقدمت الدول المؤهلة التي طلبت المساعدة باستخدام آلية طلب المساعدة الدولية من صندوق التراث العالمي^١، أو زيادة التمويل من مصادر أخرى من هذا القبيل.

كما أن الاحتياجات والمتطلبات المفروضة على ممتلكات التراث العالمي تتغير يجب تقديم المشورة والنصح لعملية التخطيط وإدارتها. فأصدر هذا الدليل في صيغة مؤقتة مشيراً إلى أن عدداً من المنتجات الرئيسية يجري تطويرها حالياً الأمر الذي قد يتطلب تعديلها قبل عام ٢٠١٠. إن أفضل الممارسات في التخطيط للإدارة عملية كثيرة التطور و لهذا فإن أي اقتراحات أو تعليقات على هذا الدليل هي موضع ترحيب حيث تظل محتوياته تحت التحديث باستمرار.

الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، غلاند -سويسرا ٢٠٠٨

^١ <http://whc.unesco.org/en/funding/>

١. المقدمة

تغطي المناطق المحمية أكثر من ١٢% من مساحة العالم، و تمثل هذه المناطق واحدة من أهم وسائل الحفاظ على التنوع الحيوي وخدمات النظم البيئية والتراث الثقافي في العالم. و يعترف بعدد مختار منها فقط بأنها ذات أهمية عالمية، وأنها تمتلك قيمة عالمية استثنائية بموجب اتفاقية التراث العالمي. و تحظى ٨% فقط من مساحة المناطق المحمية في العالم بمكانة ممتلكات التراث العالمي. فمن حق الأجيال اللاحقة التمتع بهذه المناطق التي تتمتع بقيمة تراثية طبيعية وثقافية عالمية لا يمكن استبدالها.

هناك مسؤولية عامة نحو ممتلكات التراث العالمي من قبل أولئك المسؤولين عن هذه الممتلكات، ألا وهي ضمان المحافظة عليها ليس فقط من خلال القانون، ولكن من خلال فاعلية الإدارة أيضاً، فالخطط الإدارية تقدم وسائل ناجعة للقيام بهذا، فمثل هذه الخطط أو غيرها من أنظمة الإدارة الموثقة هي أحد المتطلبات لجميع ممتلكات التراث العالمي، فكان إصدار هذا الدليل الإرشادي بهدف المساعدة في تحضير خطط إدارية فاعلة لجميع ذوي الصلة بإدارة ممتلكات التراث العالمي.

يقسم هذا الدليل الإرشادي كالتالي:

- **القسم ١:** يعطي مقدمة حول الدليل الإرشادي (هذا القسم)
- **القسم ٢:** يراجع محتويات التخطيط الإداري لممتلكات التراث العالمي الطبيعي.
- **القسم ٣:** يقترح المبادئ الإرشادية لتحضير خطة إدارية لممتلك تراث عالمي طبيعي.
- **القسم ٤:** مراجعة المراحل الأساسية في إصدار الخطة الإدارية.
- **القسم ٥:** يقترح محتويات الخطة الإدارية
- **القسم ٦:** يقدم قائمة من المراجع وقراءة إضافية.

من يستفيد من هذا الدليل؟

صمّم هذا الدليل ليساعد من يقومون بتحضير الخطط الإدارية لممتلكات التراث العالمي الطبيعي أو من يدربون غيرهم على تحضير الخطط الإدارية أوحى لمراجعتها أو تطويرها.

لماذا تعتبر الخطة الإدارية مهمة؟

الخطط الإدارية مهمة وذلك لأنها قادرة على:

- تحقيق متطلبات الاتفاقية من خلال توجيه التفكير الإداري والجهود المبذولة.
- تقديم بيان واضح ودقيق لماذا وكيف سيتم الحفاظ على قيم وسلامة الممتلكات وبالتالي إدارتها وتحسينها.
- وضع إطار عمل لجميع الأنشطة في الممتلك خلال السنوات ٥- ١٠ القادمة، وذلك ضمن رؤية للـ ٢٠ - ٣٠ السنة القادمة.
- شرح طموحات وغايات هؤلاء الأشخاص المسؤولين عن هذه الممتلكات من وجه نظرهم الخاصة في المحافظة على أهميتها العالمية.
- توفير الاتساق والاستمرارية في الإدارة المنظمة، و توجيه وتركيز جهود الإدارة واستخدام الموارد والموظفين.
- إعطاء المصادقية لمفهوم التراث العالمي على المستوى المحلي، والوطني والدولي وأهمية جميع الممتلكات المدرجة على قائمة التراث العالمي.
- التشجيع على اتخاذ القرارات بشكل تعاوني مع تمكين الجميع على فهم أسباب قيامهم بهذا العمل.
- إعطاء وسائل لإشراك أصحاب العلاقة خلال عملية إعداد الخطة الإدارية الأمر الذي يؤدي إلى الحصول على الدعم والتأييد.
- التأثير بشكل مباشر على الخطط والأنشطة الأخرى والتي من الممكن أن تؤثر بشكل سلبي على ممتلك التراث العالمي.

● الانتباه إلى المعلومات الدالة على عملية تقدم الإدارة بموضوعية، والمؤشرات التي يمكن قياس التغير بها خلال عملية المراقبة والتقييم.

● زيادة مقدار المساءلة وتحديد وسائل تقييم فعالية الإدارة.

يمكن أن تعامل الخطة الإدارية على أنها "عقد عام" بين المؤسسة التي تقوم بالإدارة وأصحاب العلاقة لممتلك التراث العالمي، كما أنها أداة تقوم بتحسين أنشطة التواصل والمراقبة والتقييم، فمعظم الخطط الإدارية المعدة بشكل جيد تمتاز بالشمولية، وتساعد في تقليل العقبات وتخطيها من خلال تمكين السكان المحليين من فهم خطة الممتلك الإدارية وإشراكهم أكثر في عملية إعدادها. فالخطط الإدارية عملية متكررة أي أن عملية التخطيط مستمرة الأمر الذي يضمن حفاظ الخطط الإدارية على مواكبة القضايا والشؤون المتعلقة بممتلك التراث العالمي.

من يستفيد من خطط الإدارة للممتلكات التراث العالمي؟

تقدم الخطط الإدارية التوجيه نحو إيجاد وتقوية الشراكات المطلوبة لحماية قيم وسلامة ممتلك التراث العالمي، فالخطط الإدارية ذات أهمية ليس فقط للعاملين أو المسؤولين في إدارة ممتلكات التراث العالمي حسب، لكن أيضاً لهؤلاء الذين لهم تأثير أو اهتمام بالممتلك في المستقبل، فهي تتضمن:

١. سياسيين لهم تأثير أو اهتمام في الحماية

٢. هؤلاء الذين يخصصون الموارد والكوادر

٣. هؤلاء الذين يستخدمون أو يعيشون في الممتلك

٤. هؤلاء المسؤولين عن المراقبة وكتابة التقارير حول التغيرات البيئية

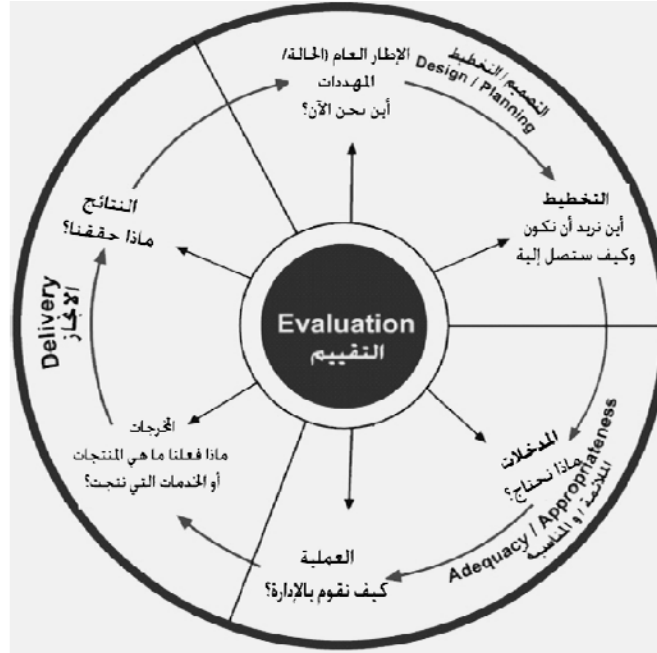
٢. إطار التخطيط الإداري للممتلكات التراث العالمي الطبيعي

يلخص هذا القسم إطار العمل الذي يتحقق فيه عملية التخطيط الإداري في ممتلكات التراث العالمي الطبيعي، فأولاً من المهم الأخذ بالاعتبار أن وضع ممتلكات التراث العالمي المدارة والمخطط لها يختلف بطريقة أو بأخرى عن المناطق المحمية المدارة بشكل جيد، و يعرف الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة المناطق المحمية:

"منطقة واضحة الحدود خصصت وتدار لتحقيق حماية الطبيعة وإدامة خدمات النظام البيئي والقيم الثقافية المرافقين لها من خلال آليات قانونية أو أخرى فاعلة"^٢

تلعب شبكة المناطق المحمية دوراً مهماً في تحقيق حماية الطبيعة للمجتمع الدولي، فهي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين سبل العيش الكريم، بالإضافة إلى إسهامها في الاقتصاد بما يحترم ويخدم أساسيات الحماية والحفاظ على قيم المناطق المحمية. تعمل أهداف الألفية للتنمية^٣ (MDGs)، وبرنامج العمل على المناطق المحمية (POWPA) الخاص باتفاقية التنوع الحيوي^٤ (CBD) كإطار عام وشامل لدور المناطق المحمية في الحماية.

إن عملية إدارة المناطق المحمية عملية مستمرة تتكيف مع التغيرات، والتخطيط واحد من أكثر المراحل دقة في عملية الإدارة الفاعلة للمناطق المحمية أو ممتلكات التراث العالمي (انظر الشكل ١)؛ ومع ذلك فإن التخطيط الإداري يرتبط ويساهم جزئياً بجميع أجزاء هذه العملية. يقدم الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والهيئة العالمية للمناطق المحمية إرشاد وتوجيه شاملاً ومكثفاً حول التخطيط الإداري للمناطق المحمية ضمن سلسلة الخطوط الإرشادية لأفضل الممارسات للمناطق المحمية. فيدرج في القسم السادس من هذا الدليل العناوين الرئيسية لهذه السلسلة والمصادر الأخرى ذات العلاقة، كما أن جميع هذه الخطوط الإرشادية متوفرة على الموقع الإلكتروني للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة/ الهيئة العالمية للمناطق المحمية^٥.



الشكل ١ إطار عمل الهيئة العالمية للمناطق المحمية لتقييم فاعلية الإدارة للمناطق المحمية (هوكنغز وآخرون ٢٠٠٦)

وبالرغم من احتمال ان تحقق هذه السلسلة أفضل الممارسات لإدارة المناطق المحمية، لكن هناك عدد من القضايا الخاصة فقط بالتخطيط لممتلكات التراث العالمي، وهي متطلبات متعلقة بالمسؤوليات المذكورة في المبادئ التوجيهية لتطبيق اتفاقية التراث العالمي^٦. أن التخطيط الإداري لأي ممتلك تراث عالمي يجب أن يأخذ المبادئ التوجيهية كمرجع له.

² Dudley, N. (ed.) (2008): Guidelines for Applying Protected Area Management Categories. IUCN, Gland/Switzerland.

³ <http://www.un.org/millenniumgoals/>

⁴ <http://www.cbd.int/protected/>

⁵ http://cms.iucn.org/about/union/commissions/wcpa/wcpa_resources/wcpa_bpg/index.cfm

⁶ <http://whc.unesco.org/en/guidelines/>

الإطار ١: القيمة العالمية الاستثنائية

تعني الدلالة الفائقة التي يتمتع بها هذا التراث من الناحية الثقافية و/أو الطبيعية بحيث تتجاوز أهميته الحدود الوطنية وتصبح أهمية مشتركة للأجيال الحاضرة والمقبلة للبشرية جمعاء.

المبادئ التوجيهية: الفقرة ٤٩

الإطار ٢: معايير التراث العالمي

يجب أن تحقق ممتلكات التراث العالمي الطبيعي أحد معايير التراث العالمي الآتية على الأقل:

(٧) ينطوي على ظواهر طبيعية منقطعة النظير أو يضم مناطق ذات جمال طبيعي استثنائي وأهمية جمالية فائقة النظر

(٨) أن يقدم أمثلة فريدة لمختلف مراحل الأرض، بما في ذلك سجل الحياة على الأرض، وللعمليات الجيولوجية الهامة الجارية والمؤثرة في تطور التشكيلات الأرضية، أو المعالم الجيومورفية أو الفيزيوغرافية الهامة؛

(٩) يقدم أمثلة فريدة للعمليات الإيكولوجية والبيولوجية الهامة المؤثرة في تطور النظم البيئية الأرضية ونظم المياه العذبة والنظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية والجماعات النباتية والحيوانية؛

(١٠) يشتمل على أهم المواطن الطبيعية وأكثرها دلالة لصون التنوع البيولوجي في عين الموقع، بما في ذلك المواطن التي تحتوي على أجناس مهددة ذات قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر العلم أو المحافظة على الثروات.

المبادئ التوجيهية: الفقرة ٧٧

الإطار ٣: متطلبات الإدارة

يجب أن توضع لكل ممتلك مرشح خطة إدارية أو أي نظام إداري موثق آخر، على أن تحدد فيها كيفية المحافظة على القيمة العالمية الاستثنائية للممتلك المعني، ويستحسن أن يكون ذلك بوسائل تشاركية

المبادئ التوجيهية: الفقرة ١٠٨

المتطلب الأول والأوضح مرتبط بحقيقة أن ممتلكات التراث العالمي معترف بها عالمياً لتحقيقها مفهوم القيمة العالمية الاستثنائية (انظر الإطار ١)، كما يجب أن يحقق شروط السلامة والحماية والإدارة، وذلك للحفاظ على المستويات المرتفعة للاتفاقية فيجب أن تستمر بتحقيق المسؤولية طويلة الأمد في الحفاظ على قيم وسلامة ممتلك التراث العالمي والتي تقع على عاتق متولي أمور هذه المناطق الفريدة.

وتعريف القيمة العالمية الاستثنائية لممتلك تراث عالمي يقوم على سلسلة من معايير محددة (انظر الإطار ٢)، مما يعني أن قيمة محددة للممتلك هي التي تحدد الاعتبارات الخاصة وأهميته ومكانته العالمية في ظل اتفاقية التراث العالمي. ومن المهم توضيح أن هذه المعايير المحددة هي وراء الاعتراف به كممتلك تراث عالمي وأخذ احتياطات محددة من أجل الحماية والإدارة، كما أن هناك متطلبات معينة وهي المراقبة وكتابة التقارير حول هذه القيم للجنة التراث العالمي في اليونسكو. وبجميع الأحوال إن ممتلكات التراث العالمي الطبيعي عادة ما تحوي قيمة أخرى ذات أهمية على المستوى الإقليمي أو الوطني وحتى المحلي، فتعزز هذه القيم الثقافية أهميتها على المستوى المحلي على الأقل. وبالرغم من أن القيمة العالمية الاستثنائية تركز بشكل خاص على إدارة ممتلك التراث العالمي لكن من المهم أيضاً أن تأخذ الإدارة بالاعتبار جميع القيم الموجودة بذلك الممتلك بغض النظر عما إذا ما كانت سبباً في إدراجه أم لا، وعدم جعل الإدارة محصورة فقط في إدارة وحماية القيمة العالمية الاستثنائية في الممتلك.

إن الحماية الملائمة والإدارة الفاعلة لما يتعلق بممتلكات التراث العالمي، من متطلبات اتفاقية التراث العالمي، فيجب أن يمتلك خطة إدارية أو أنظمة إدارية أخرى موثقة (انظر الإطار ٣)، كما يتوقع أيضاً أن تحقق هذه الخطة الإدارية لممتلكات التراث العالمي الطبيعي شروط السلامة، فيعبر عن السلامة أنها عبارة عن مقياس مدى احتفاظ التراث الطبيعي بتمامه وكمال صفاته (انظر الإطار ٤).

فغالباً ما تكون ممتلكات التراث العالمي الطبيعي عبارة عن الأعلام والنماذج لأفضل لنظم المناطق المحمية للأمم مع الأخذ بالاعتبار الاهتمام الدولي، فهو المسبب الآخر وراء وجوب أن تكون الإدارة والحماية على مستوى عالٍ من الالتزام من الدول الطرف ذات العلاقة، وإن اصدار خطة إدارية شاملة يؤكد على التزام الدولة الطرف نحو تحقيق مسؤولياتها بشكل أكبر نحو المجتمع الدولي.

وتأكيداً على نقطة أخرى حول ممتلكات التراث العالمي، ألا وهي أنه غالباً ما يصاحب الترشيح توقع جذب الزوار كجزء من الأسباب للتقدم للترشيح، ففرضت اتفاقية التراث العالمي على الدول الأعضاء واجباً أكثر من الحماية والحفاظ، وهو عرض هذه الممتلكات والترويج لها.

من توقع عادة أن تقدم خطة إدارية، لكن هناك أنظمة إدارية موثقة يمكن أن تحقق متطلبات الاتفاقية أيضاً ⁷

الإطار ٤: شروط السلامة لممتلكات التراث العالمي (من المبادئ التوجيهية)

٨٨. ان شرط السلامة هو عبارة عن قياس مدى احتفاظ التراث الطبيعي و/أو الثقافي بتمامه وكمال صفاته. وبناء على ذلك يتطلب فحص شروط سلامة الممتلكات العوامل التالية:

- أ. احتواء الممتلك على كل العناصر اللازمة للتعبير عن قيمته العالمية الاستثنائية؛
- ب. أن يكون حجمه كافياً بحيث يعبر عن شتى المعالم والعمليات المجسدة لأهميته؛
- ج. مدى تضرره جراء التنمية و/أو الإهمال؛

٩٠. وفيما يتعلق بالممتلكات المرشحة بمقتضى المعايير (٧) إلى (١٠)، وينبغي ان تظل العمليات البيو-فيزيائية ومعالج التشكيلات الأرضية سلمية نسبياً، من المسلم به أنه لا توجد منطقة واحدة حافظت على أصالتها الأولى، وأن المناطق الطبيعية جميعها هي عادة في تغير دائم، فضلاً عن التفاعل إلى حد ما مع البشر. فالأنشطة البشرية، بما فيها أنشطة المجتمعات التقليدية والمحلية، تجري غالباً في المناطق الطبيعية. وقد تكون هذه الأنشطة منسجمة مع القيمة العالمية الاستثنائية للمنطقة عندما تجري على نحو مستدام بيئياً

٩١. بالإضافة إلى ذلك فقد حدد شرط السلامة في مقابل كل معيار من المعايير من (٧) إلى (١٠) المطبقة على الممتلكات المرشحة

يجب التعامل مع إدارة الزوار، والسياحة والتعليم والتفسير بأساليب تلبي توقعات العموم من حيث الجودة المرتبطة بإدراجه على قائمة التراث العالمي، فشعار التراث العالمي هو علامة تجارية يجب ان يتواءم مع هذه الجودة، ولأن هناك أنظمة سياسية وظروفا اجتماعية وتدابير مؤسسية وقانونية مختلفة حول العالم فليس من المفاجئ أبداً وجود مجموعة واسعة من المناهج والأساليب والنماذج للتخطيط الإداري لممتلكات التراث العالمي. وبالرغم من أن هذا يحقق متطلبات الاتفاقية، لكن يجب على المسؤولين عن ممتلكات التراث العالمي التأكيد على:

- ضمان حماية طويلة المدى للقيمة العالمية الاستثنائية والسلامة في الممتلك؛
- وجود معايير قانونية وتنظيمية و/أو عرفية كافية في الممتلك ووسائل فاعلة لتطبيقها؛
- إن حدود الممتلك تعكس على نحو كافٍ قيم الممتلك (لممتلكات التراث العالمي في التنوع الحيوي يجب أن تعكس متطلبات مساحية للموائل، الأنواع والمجموعات، والعمليات الحيوية، والتي تقدم أساسيات حول أهمية الممتلك وسلامته).
- الحاجة إلى وجود منطقة آمنة حول الممتلك مع أنظمة إجبارية منظمة، والتي تضمن ان قيم الممتلك لن تتأثر بشكل عكسي من التأثيرات الخارجية. وإذا كانت هذه المناطق الآمنة غير ضرورية يجب إيجاد وسائل بديلة تضمن حماية قيم الممتلك من العوامل الخارجية في الموقع.
- وجود خطة إدارية فاعلة في المكان تبرز تفاعل الإدارة مع جميع الضغوطات والقضايا التي تواجه الممتلك وتحدد طرق تقليل أو تخطي أثرها. فيصبح قادراً على تقديم فوائد للمجتمع المحلي والزوار بضمن حدود حماية جميع القيم المهمة للممتلك.

و خلاصة الأمر أن الخطط الإدارية لممتلكات التراث العالمي الطبيعي عبارة عن أداة لحماية ممتلك التراث العالمي وآلية مفيدة تساعد الدولة الطرف في تنفيذ اتفاقية التراث العالمي.

٣. الإرشادية للخطط الإدارية لممتلكات التراث العالمي

وبالرغم من وجود بعض الحالات الخاصة التي وردت في القسم ٢، لكن إعداد خطة إدارية لممتلكات التراث العالمي الطبيعي تختلف قليلاً من حيث المبدأ عن الخطط الإدارية للمناطق المحمية الأخرى. فالخطة الإدارية المتطورة والتي انشأت منذ فترات طويلة وأصبحت تقليداً بالحماية تختلف من حيث المحتوى عن تلك ذات الخبرة القليلة في الإدارة أو الأنشطة الموجودة فيها. فتختلف إدارة المناطق المأهولة بالسكان عن تلك في المناطق الطبيعية البرية، وفي بعض الحالات قد تحتاج الخطة الإدارية أن تركز على عمليات الوساطة وحل النزاعات في حين يكون التركيز الأساسي في مناطق إدارة الموائل على العلوم والأبحاث. وبعض المواقع تمتلك خطط إدارية فعلاً في حين بعضها يوجد فيها خطط لكن بشكل مصغر أو مبسط، وهنا تظهر ضرورة وجود وثيقة استراتيجية تبرر تحديد وتوزيع الموارد على الممتلك والعمل على إدارتها بشكل ملائم.

فالخطة الإدارية لممتلكات التراث من حيث الشكل والتصميم يجب أن تكون محددة بطبيعة ونسج وفاعلية النظم الإدارية الموجودة فيه.

بغض النظر ما هي طبيعة الاختلافات، فهناك دائماً مجموعة من الأمور والقضايا من الواجب معالجتها والتعامل معها، فالخطة الإدارية تركز عليها الأمر الذي ينعكس على المبادئ الأساسية لها؛ وماهية انعكاسها على حماية القيمة العالمية الاستثنائية والسلامة. بغض النظر عن الظروف المحلية فإن عملية إصدار خطة إدارية لها مهمتين إجباريتين هما؛ عملية الإدارة ومحتواها.

عملية تحضير الخطة الإدارية

يشمل إعداد الخطة الإدارية والتفكير وتطوير وسائل تضمن:

- مشاركة فاعلة لجميع أصحاب العلاقة ومجموعة أوسع من المجتمع.
- ادراك أن جميع أصحاب العلاقة لمزايا، وقيم وسلامة الممتلك وسير عمله مع المحيط.
- مشاركة المعلومات وجدول الأعمال والتوقعات (كقاعدة للرؤية المستقبلية)، والأهداف المشتركة مع أصحاب العلاقة قبل البدء بتحديد الأنشطة.
- المشاركة بالملكية والدعم الموجودين من أجل المناهج والأنشطة المطلوبة لحماية الممتلك.
- مشاركة الجهات ذات الاختصاص وأصحاب العلاقة في تنفيذ الخطة كقاعدة أساسية.
- ضمان فاعلية الإدارة من خلال التخطيط والتنفيذ والمراقبة والتقييم.
- ضمان أن الخطة عبارة عن وسيلة لتحقيق غاية وليست غاية بحد ذاتها، بحيث يتم تحقيق الأنشطة المطلوبة.
- ضمان أن الخطة تحصل على الدعم من خلال الوحدة الإدارية ككل، بحيث تجمع الكوادر وأصحاب العلاقة الداخليين حول طريقة واحدة للعمل وبرامج العمل.

محتويات الخطة الإدارية

حتى تكون الخطة الإدارية للممتلكات التراث العالمي ذات مصداقية و فاعلية في ظل متطلبات اتفاقية التراث العالمي، فيجب لمحتوياتها أن:

- تركز نحو الوضع العالمي للممتلك وبالمقابل تستجيب للقضايا المحلية ذات العلاقة.
- تحمي قيم الممتلك بطريقة طموحة وواقعية ومسؤولة.
- تحقق المخرجات التي تحمي وتحسن سلامة القيم الطبيعية في الممتلك.
- التأكيد على إدارة واضحة، وشاملة ومتكاملة بين قيم الممتلك والإهتمامات المختلفة فيه.
- توضيح كيفية الدمج بين السياسات والبرامج الدولية والوطنية والمحلية وإمكانية تحقيقها بطريقة تكون مرتبطة بالممتلك.
- التأثير على الخطط والاستراتيجيات الأخرى التي تضمن أن أية أنشطة ناشئة عنها لن تؤثر على الممتلك وسوف تولي اهتماماً لمكانة المنطقة على المستوى العالمي.
- التطلع للأمام والنظر للخلف والتعلم من الماضي من خلال التوجهات والأنشطة الماضية واستخدام هذه المعرفة في استباق وتوقع الاحتياجات المستقبلية.

- أن تكون مبنية على الأدلة والحقائق وليس الافتراضات.
- تضمن إمكانية مراقبة المخرجات وأن تظهر كيفية تحقيق الأهداف، كما تسمح بمراجعة دورية لتطويرها وتحديثها، وضمها مؤشرات فاعلة لتصبح وثائق مساعدة وداعمة.

ربط الخطة الإدارية لممتلكات التراث العالمي مع الخطط والاستراتيجيات الأخرى

هناك العديد من الخطط والاستراتيجيات المحلية والوطنية والإقليمية التي من الممكن أن تؤثر على ممتلك التراث العالمي، ففهم العلاقة بينها وبين الممتلك مهم جداً، فالسياسات والتشريعات الوطنية أساسية جداً ولها تأثير كبير يجب أخذه بالاعتبار.

و قبل البدء في التحضير لخطة إدارية لممتلك تراث عالمي فمن الضروري جداً تحديد الاحتياجات المختلفة وتأثيرها على السياسات التنموية واستخدامات الأراضي.

فالخطة الإدارية تعتمد عادة في تنفيذها على العمل الجماعي، وإن أي خطة أخرى من الممكن أن تؤثر على الممتلك يجب تنسيقها جيداً مع خطة ممتلك التراث العالمي الإدارية. فعند إدراك هذه العلاقة والرابط بينها؛ يصبح من المهم جداً إدراك أنه يجب أن تنعكس الخطط الإقليمية والمحلية في الأهداف الأساسية للخطط الإدارية لممتلكات التراث العالمي. وفي بعض الأحيان تُظهر الخطط الإدارية لممتلكات التراث العالمي الحاجة إلى تغيير السياسات والخطط الأخرى المؤثرة على الممتلك.

بنفس القدر من الأهمية، الإتفاق على دور ووضع الخطة الإدارية، في حال عدم وجود تخطيط آخر للأراضي أو إطار عمل لاستخداماتها. فإذا ما وضعت منطقة التراث العالمي في أماكن معزولة، فإن الخطة يمكن أن تكون بديل للخطط فإنه قد يكون مهما لخطة الإدارة أن تلعب دور خطة استخدام الأراضي الإقليمية أو المحلية أو التطويرية لحين إيجاد خطة من هذا النوع. وفي هذه الظروف، يتطلب وجود نوع من الاتفاق السياسي والالتزام من السلطات المعنية، على أن تستخدم الخطة كأداة إرشادية لاستخدامات الأراضي وتطويرها.

٤. المراحل الأساسية في تحضير الخطة الإدارية

يعتمد تحقيق خطة إدارية شاملة لممتلكات التراث العالمي على أن تمر الخطة في عدد من المراحل المختلفة. فيجب على كل مرحلة مقترحة أن تتكيف مع الظروف المحلية وأن تتلائم معها، وفي معظم الحالات يرتبط مخرج كل مرحلة بالآخرى. أما الاستثناء في هذا التسلسل هو اشراك الجمهور، وهو أمر ضروري في جميع مراحل هذه العملية مع اختلاف التقنيات والأساليب المستخدمة في كل مرحلة من هذه العملية. ويعتقد أن المراحل الأساسية في إعداد الخطة الإدارية هي:

- المرحلة ١: الشروع والتخطيط للعمل
- المرحلة ٢: فهم خصائص الممتلك والقيم الطبيعية الموجودة فيه
- المرحلة ٣: اتخاذ قرار من يجب اشراكه؟ ومتى؟
- المرحلة ٤: الاتفاق على الرؤية وتحديد الأهداف الإدارية للممتلك
- المرحلة ٥: اختبار الخيارات الإدارية
- المرحلة ٦: الاتفاق على سياسات الإدارة
- المرحلة ٧: الاتفاق على الأنشطة الإدارية
- المرحلة ٨: الاستشارة وأخذ الموافقة على الخطة الإدارية
- المرحلة ٩: مراقبة الخطة
- المرحلة ١٠: مراجعة الخطة

و تقدم الأجزاء الآتية توجيهها حول تنفيذ كل مرحلة:

المرحلة ١: الشروع والتخطيط للعمل

الفشل في الإعداد، والإعداد للفشل

إن كيفية إعداد الخطة الإدارية مهم جداً تماماً كأهمية محتوياتها، فالطريق المتخذ لإعداد الخطة يقدم فرص لفهم وتوضيح قيم الخاصة في ممتلك التراث العالمي، كما يجب أن يخدم أيضاً تحديد الاحتياجات وخاصة التحديات التي تواجه هذه المنطقة. تعطي فكرة ورؤية جيدة حول قيم^٨ الممتلك من خلال المعلومات المقدمة للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة خلال التقييم ملف الترشيح. فإن عملية إعداد الخطة تمكن من إيجاد الدعم والالتزام الضروريين من الجهات المهتمة من أجل تنفيذ الأنشطة الإدارية التي تعمل على حماية القيمة العالمية الاستثنائية لممتلكات التراث العالمي.

الخطة الإدارية ليست حدثاً ثابتاً أو غاية في حد ذاتها، لكنها عبارة عن علاقة مستمرة بين الممتلكات وبين أولئك اللذين يقومون بالإدارة والشركاء، فمن خلال تنفيذ الخطة الإدارية بهذا الشكل فقط يشعر جميع أصحاب العلاقة بنفس القدر من الملكية للممتلك وتأثيرهم في القرارات الإدارية والأنشطة فيه، لذا يتطلب إعداد خطة إدارية فاعلة تعاوناً مستمراً بين الجهات المهتمة لتضمن تفكير متكامل وعمل تشاركي.

إن التخطيط لهذا العمل ضروري جداً قبل الشروع فيه، فمن الأهمية بمكان تقرير كيفية الإعداد ومن المسؤول عن الإعداد، فبعد اتخاذ قرار إعداد الخطة الإدارية للممتلك وكخطوة أولى يجب تشكيل فريق يقوم بالعمل والتوجيه، في ظل إشراف خبير يمتلك مهارات التنسيق بين جميع الأفراد.

ولأن الممتلكات تختلف عن بعضها، ولأن كل ممتلك يحتاج مختصين في مجالات مختلفة، فإن الكفاءات الأساسية لفريق متعدد التخصصات يجب ان تضم بالحالة المثالية وبشكل جماعي التالي:

- المعرفة المحلية التفصيلية عن الممتلك وقيمه الطبيعية والثقافية.
- فهم علمي لخدمات النظام البيئي في المنطقة.
- فهم للأمور الاقتصادية والاجتماعية للممتلك والتي بالتالي تؤثر عليه وعلى محيطه، والفوائد التي يقدمها الممتلك للمجتمعات المحلية.

٨ لكل ممتلك على حدى على صفحته <http://whc.unesco.org/en/list> جميع وثائق الاتحاد لتقييم ممتلكات التراث العالمي متوفرة على الموقع الإلكتروني لمركز التراث العالمي: الخاصة

- قدرات في التخطيط التجاري وضم برنامج لتكاليف الأنشطة وتدابير إعداد الميزانية.
- مهارات الاتصال والتواصل بفاعلية (كتابة ومحادثة).
- خبرة في إدارة المعلومات.
- مهارات في المفاوضات أو الاقتناع والتأييد ومهارات التيسير.
- حساسية سياسية وقدرة على بناء علاقات قائمة على المصادقية مع الآخرين.
- مرونة وتساهل ورغبة في إدراك وفهم احتياجات الآخرين.
- مهارات إدارة المشاريع.
- الرؤية والواقعية
- مهارات تيسير في إشراك المجتمعات المحلية.

و تتلخص المهمة الأولى لمجموعة التخطيط في وضع موجز خطة كالاتي:

- تحديد نطاق إعداد الخطة والاتفاق على كيفية تنفيذ المهمة.
- تقييم وتجميع المهارات التي بحاجة لها.
- الاتفاق على برنامج إعداد الخطة وتطابق ذلك مع محددات الوقت والمهارات والموارد المتاحة.
- إصدار بيان واضح يحدد المراحل الأساسية في هذه العملية، وتحدد المسؤوليات والموارد المطلوبة، لتوضع ضمن اطار عمل زمني واقعي.
- تحديد جميع هذه العناصر،
- تعريف كل من هذه العناصر، لا سيما الأخيرة، و فائدته أنه يسمح بشرح العملية للآخرين، فضلا عن توفير وسيلة للتحقق من التقدم في العملية.

إن الموازنة المناسبة والتي تحدد التكاليف والمصاريف مطلب مهم للعمل، فصندوق التراث العالمي يقدم آلية مفيدة تتلائم الدول الأطراف وهي "المساعدة الدولية" (انظر الإطار ٥) والتي تمنح من أجل دعم إعداد الخطط الإدارية.

بشكل عام يقدم صندوق التراث العالمي الأنواع التالية من المساعدات:

- أ. المساعدة في حالات الطوارئ
 - أ. المعونة التمهيدية
 - ب. المساعدة في الحماية والإدارة (المعونة في مجال التدريب والبحوث والتعاون التقني والمعونة من أجل التعليم والإعلام والتوعية)
- فالمساعدة الدولية متوفر فقط لمجموعة معينة من الدول، لذا ينبغي التحقق من الأهلية قبل التقدم بطلب المساعدة، ولمزيد من المعلومات حول المساعدة الدولية، انظر القسم السابع من المبادئ التوجيهية.

المرحلة ٢: فهم خصائص الممتلك والقيم الطبيعية الموجودة فيه "إذا كنت لا تعرف أين أنت ، فإنك لن تعرف إلى أين تحاول أن تذهب"

إن فهم حالة الممتلك وخصوصاً ظروفه وميوله مطلب تحضيري حاسم في التخطيط الإداري، كما يجب تقديم شرح له في مقدمة الخطة الإدارية.

هناك أدوات مختلفة للمساعدة في هذه العملية، فعلى سبيل المثال يمكن تحقيق ذلك من خلال دراسة استطلاعية أو تحليل SWOT (القوة والضعف والفرص والتهديدات) فالتحليل قد يكون تقنية مفيدة.

يجب أن تمتلك جميع ممتلكات التراث العالمي معلومات حول خصائصها، والمطلب الأساسي لها هو فهم الوثائق الأساسية للممتلكات المدرجة على قائمة التراث العالمي. تتوقع المبادئ التوجيهية أن يحدد مفهوم القيمة العالمية الاستثنائية وعلاقة القيم بالنسبة لمعايير التراث العالمي، والسلامة (والأصالة لممتلكات التراث الثقافي)، وبيان الجوانب الرئيسية لحمايتها وإدارتها. وقد وضع هذا الشرط فقط منذ عام ٢٠٠٥، الأمر الذي جعل أكثر ممتلكات التراث العالمي تفتقد لمثل هذه الجملة، فبعضها يمتلك جملة الأهمية التي تعكس قيم الممتلك وبعضها الآخر لا يمتلكه. و يمكن أن تعتبر تقارير الاتحاد

الإطار ٥: المساعدة الدولية

تنص الإتفاقية على تقديم المساعدة الدولية للدول الأطراف من أجل حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي الموجود في أراضيها والمدرج، أو المؤهل للإدراج في قائمة التراث العالمي. وينبغي أن ينظر إلى المساعدة الدولية كدافع للجهود الوطنية المبذولة لصون وإدارة الممتلكات المدرجة في قائمة التراث العالمي وفي قائمة التراث العالمي المعرض للخطر عندما يتعذر تأمين الموارد الملائمة على الصعيد الوطني.

(المبادئ التوجيهية: الفقرة ٢٣٣)

الدولي لحماية الطبيعة لتقييم الممتلكات وما يرافقها من قرارات اللجنة مصدراً رئيساً لتوثيق القيمة العالمية الاستثنائية للممتلكات. ويتوفر المزيد من المعلومات متوفرة حول إعداد جملة القيمة العالمية الإستثنائية في دليل بشأن كيفية إعداد وتقديم الجملة وهو مرافق لهذا الدليل: ترشيح مواقع التراث العالمي الطبيعي / دليل المستخدمين الإرشادي؛ ومتوفر على الموقع الإلكتروني للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة – الهيئة العالمية للمناطق المحمية⁹.

وأياً كانت الجملة المتاحة فهي تحتاج لإعادة النظر لتحديد إذا ما كانت :

- تحقق التوقعات الحالية للمبادئ التوجيهية.
- تقدم فهماً سهلاً ودقيقاً لتمثيل الوضع القائم وحالة الممتلك بشكل عام حتى الآن.
- توضيح إذا ما كانت القيم الطبيعية للممتلك "بالحالة المرغوبة"
- السماح بعمل مقارنة في المستقبل.

وتقريباً تكون الحالة دائماً هي وجود بعض الثغرات في المعلومات بما يخص ممتلكات التراث العالمي. لذا من المستحسن بناء العمل على سد الثغرات عند إعداد وتنفيذ الخطة الإدارية، فبدلاً من الانتظار حتى الانتهاء من سد الثغرات قبل البدء بالتخطيط، ينبغي على سبيل المثال أن تحدد خطة إدارة أعمال المسح ضمن سياساتها وإجراءاتها.

المرحلة ٣: اتخاذ قرار من يجب اشراكهم؟ ومتى؟

إن إشراك أصحاب العلاقة في عملية الإعداد للخطة الإدارية أمر أساسي لتحقيق خطة إدارية فاعلة تدعم الحماية والحفاظ على ممتلكات التراث العالمي على المدى الطويل. وفهم متى وأين يمكن إشراك أصحاب العلاقة والشركاء خلال عملية إعداد الخطة أمر حساس جداً، ويعتمد تحقيق ذلك على الظروف المحلية والترتيبات القائمة لإشراك المهتمين من الشركاء الرئيسيين والمجتمع المحلي. فالتحديد المبكر لهوية أولئك الذي يجب اشراكهم في عملية التشاور في التخطيط وتحقيق النجاح أمر ضروري، كما أن فهم ماهية عملية الإشراك عند إعداد الخطة والإدارة أمر حاسم لنجاحها، وهذا يعني:

- التحديد بعناية أصحاب العلاقة الرئيسيين تبعاً لحركة ودينامية الممتلك الرئيسية.
- الشرح بوضوح للآخرين حول القيم الطبيعية الرئيسية في الممتلك والقيم الأخرى، ولماذا نحن بحاجة لحمايتها.
- الاتفاق على طريقة شفافة ضمن حدود للمناقشة والمحاورة حول القضايا التي تخص الممتلك.
- إدراك أن قضايا غير حماية الطبيعة بحاجة للمناقشة.
- المشاركة في مخاوف وآمال الناس.
- الإدراك مبكراً أن عملية الإشراك تأخذ الكثير من الوقت
- بقاء المرونة.

أحد أكثر العوامل أهمية في ممتلكات التراث العالمي هو إشراك المجتمعات المحلية، وغالباً ما تشكل هذه القضية لكثير من المدراء قلقاً كبيراً، إذ يعني بربط السكان الأصليين بالدرجة الأولى، والمجتمعات المحلية والسكان المحليين المتنقلين بالمناطق المحمية. ويقدم الإصدار الحادي عشر من سلسلة أفضل الممارسات لإدارة المناطق المحمية¹⁰ أفكاراً ونصائح عن طرق تحسين العدالة في العلاقة بين المدراء والمجتمعات، وجعل الحماية تعمل بشكل أفضل.

يتضمن إشراك أصحاب العلاقة رفع الوعي والمشاركة بالمعلومات بشكل مستمر حول الاحتياجات الخاصة بالممتلك. واشراكهم أيضاً في نقاش حول الخيارات وبناء الثقة على المستوى المحلي والوطني والدولي.

فاشراك أصحاب العلاقة لا يعني أن تحديد الأولويات والأهداف مفتوحة تماماً لهم، والعمل دائماً على أن المخرجات التي تسعدهم، فالممتلكات التراث العالمي مرتبطة أيضاً بمتطلبات رسمية، كما هو مبين في اتفاقية التراث العالمي والمذكورة ضمن المبادئ التوجيهية لتنفيذ الاتفاقية، والتي ينبغي في نهاية المطاف أخذها جميعاً بالاعتبار عند تحديد التوجهات والمخرجات للخطة. في كل مرحلة من عملية التخطيط ينبغي لهؤلاء الذين يقومون بتحضير الخطط فهم المحددات القانونية، والسياسية، والمحددات الأخرى لاتخاذ أي قرارات وخيارات ضمن واقع الممتلك، ففي هذه الطريقة سيصبح من

⁹ http://cms.iucn.org/about/union/commissions/wcpa/wcpa_resources/wcpa_publications/wcpa_whpub/index.cfm

¹⁰ Borrini-Feyerabend, G.; Kothari, A. & G. Oviedo (2004): Indigenous and Local Communities and Protected Areas: Towards Equity and Enhanced Conservation. Best Practice Protected Area Guidelines Series No. 11. IUCN, Gland, Switzerland and Cambridge, UK.

الواضح لأصحاب العلاقة ما هو المتوقع منهم، وإلى أي حد يمكنهم المفاوضة والنقاش حول قيم الممتلك وسلامتها. فلا يمكن تحقيق النجاح في إدارة ممتلكات التراث العالمي إذا ما كانت قائمة على تبادل المنافع فقط بين المستفيدين أو المهتمين في الممتلك؛ فإذا ما تم تحديد والاتفاق على سلسلة من الأهداف المشتركة التي تحمي سلامة الممتلك، فيكون النجاح للخطوة مضمون بشكل أكبر، وتعمل أيضاً على تحقيق الفوائد من خلال سلسلة مدروسة من السياسات والإجراءات، فالمساومات والتنازلات بشأن حل القضايا الصعبة يجب ان تبنى على أساس التفاوض ضمن إطار مشترك يحترم القيمة العالمية الاستثنائية والقيم الأخرى في الممتلك.

فبالرغم من أن جميع أصحاب العلاقة يرغبون في إشراكهم في عملية إعداد الخطة الإدارية منذ البداية لكن الحرص على إشراك الأشخاص الملائمين في الوقت المناسب لهذا وكما ينبغي اختياره بعناية تامة، فقد يكون بعض أصحاب العلاقة أكثر انتقاداً أو دراية أو تأثيراً من الآخرين، فهؤلاء ذوي المعلومات الفنية والمعرفة التقليدية للممتلك من الممكن ان يكونوا بحاجة لأشراكهم ضمن أساليب وأوقات مختلفة عن هؤلاء اللذين نحن بحاجة لهم لتطوير خيارات الإدارة. ففي بعض الحالات قد يكون من الضروري دعم مجموعات أو قطاعات قد تقدم مساهمات قيمة لكنها أقل قدرة على التنظيم أو التعبير عن نفسها. فمن الضروري التخطيط بفاعلية لتعزيز مدخلات جميع الفئات، فاستخدام ميسر خارجي لهذه العملية هي طريقة مفيدة تضمن المشاركة الفعالة وعقد المناقشات دون أن ينظر إلى أنها تمثل منظمة معينة أو متحيزة لمنظور معين.

وبالمثل فإنه من المهم إدراك أنه ينبغي استبعاد أولئك الذين يعارضون أعمال الهيئة الإدارية، أو قلقون من أن الخطة الإدارة ستؤدي إلى المزيد من القيود على مصالحهم، فانخراطهم في المشاركة بدلاً من استبعادهم هو أمر جوهري، حتى وإن اظهر مشاكل معينة في الاتصال والتواصل، لذا ستكون هناك ضرورة للتعامل معها بحساسية من قبل أولئك الذين لديهم مهارات وخبرات في تسوية النزاعات أو تقنيات التفاوض. فهذه المسألة ذات أهمية خاصة في الممتلكات عابرة الحدود أو من قبل مجموعات أصحاب العلاقة المحليين اللذين لا يعون حقاً الهدف من وجود ممتلكات التراث العالمي.

بغض النظر عن المزيج النهائي، فهناك دائماً حاجة لاستراتيجية لتحديد وفهم دور ومساهمة كل أصحاب العلاقة الرئيسيين، وتوحيد همومهم واهتماماتهم لتكون متماسكة وممتلئة، فأصحاب العلاقة الرئيسيون غير السلطات الإدارية والمجتمعات المحلية:

- الأقسام والوكالات الوطنية الحكومية
- إدارة الحكومة المحلية.
- الهيئات غير الحكومية
- المجتمعات المحلية المهتمة
- المختصون أو مجموعات الفنية المهتمة.
- القطاع الخاص بما في ذلك قطاع الأعمال والمصالح التجارية.

فعلى الرغم من أن اتباع نهج شامل أمر ملح وضروري لضمان بقاء عملية المشاركة تحت السيطرة، بحيث لا يصبح هناك اعداد كبيرة تجعل المناقشة البناءة والاتفاق أمراً صعباً، إلا أنه من المهم أن يدرك المشاركون الإطار القانوني والسياسي وحدود ومستويات الموارد هي التي تملئ علينا ما الذي يمكن أو لا يمكن القيام به.

يجب أن تؤدي فوائد العمل المشترك بما في ذلك الأساليب المفتوحة إلى:

- زيادة التفاهم والملكية المشتركة لأهداف خطة الإدارة حتى الخطة نفسها لممتلكات التراث العالمي نفسه.
- التزام أكبر للأنشطة التي تحمي وتحسن القيم الطبيعية للممتلك وسلامة هذه القيم.
- مشاركة مسؤوليات الممتلك.
- تحسين طرق التواصل ومشاركة المعلومات والمسؤوليات للقضايا التي تواجه الممتلك.
- يجب الإدراك في مرحلة التخطيط الأولية أن العمل بهذه الطريقة يأخذ الوقت والمصادر، ليكون فاعلاً وفعالاً.

المرحلة ٤: الاتفاق على الرؤية للممتلك وتحديد الأهداف الإدارية

الرؤية والأهداف هي التي تحدد الطموحات لممتلكات التراث العالمي، لذا يجب ان تحدد من خلال عملية مشاركة شفافة تشرك جميع المهتمين في الممتلك. ولكن يتمثل التحدي في المشاركة ورفع مستوى الطموحات حول إدارة الممتلك للحفاظ

وتطوير معايير أعلى فأعلى وبالتالي تقديم فكرة حول مستقبل الموقع لتستخدم أداة للقياس عند قيام المناقشات تفصيلية في وقت لاحق من هذه العملية لاجتاد حلول وسطية، فالاتفاق على رؤية موحدة للممتلك يتطلب إنشاء بيئة تمكن جميع أصحاب العلاقة الرئيسيين من المساهمة في تأسيس الرؤية، لتأمين أقصى قدر من الدعم لها.

المرحلة التالية من الخطة الإدارية هي ادراك خيارات الإدارة المختلفة للممتلك، ووضع مدى الأهداف والأولويات ضمن فترة الخطة. في حين أن الرؤية يجب أن تركز على فترة زمنية من ٢٠ - ٣٠ سنة، بينما الأهداف ينبغي أن تركز على ما سيتم تحقيقه ضمن فترة ٥ - ١٠ سنوات في الخطة الإدارية. ويأتي مزيد من المعلومات حول الرؤية والأهداف في القسم من هذا الدليل.

المرحلة ٥: اختبار الخيارات الإدارية

و هناك العديد من العوامل الخارجية التي تؤثر على ممتلكات التراث العالمي مثل التغير المناخي وتعقيدات التغير في أنماط الحياة، واللامركزية و/ أو خصخصة لوظائف الدولة ونظم الحكم المحلي، والتخفيف من حدة الفقر، والسفر والسياحة العالمية والدولية، فضلا عن القضايا المحلية يجب أخذها الاعتبار وكيف ستؤثر على حالة القيم الطبيعية للممتلك. وتجاهلها عملية تحديد المسؤوليات للمحافظة على قيم الممتلك الاستثنائية والسلامة.

ان تغيير الاعتراف او التصنيف لممتلك للتراث العالمي، كثيراً من الأحيان ما يغير صورته العامة والملاحم الاجتماعية والاقتصادية له، وبالتالي متطلبات المنطقة المحيطة به. فإذا لعبت ممتلكات التراث العالمي دوراً إيجابياً في جدول الأعمال العالمي للتنمية المستدامة، فعندها تكون الاعتبارات لعملية تحديد خيارات الإدارة ومثلها القضايا المتعلقة في الممتلك هي أيضا يجب أت تأخذ بالاعتبار الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة المحيطة بها. وفي الواقع هناك أيضاً حاجة إلى إجراءات إدارية في الممتلكات يمكنها الاستجابة للضغوطات أو تغييرات خارج حدود الممتلك، فالخطط الإدارية الناجحة للممتلكات، تأخذ بالاعتبار المناطق المحيطة بها، ولا تسمح للممتلك بأن يصبح قطع جُزر معزولة تعمل بوصفها البيئية مستقلة ومعزولة عن محيطها.

فهؤلاء المسؤولون عن الخطط الإدارية أو عملية التخطيط بحاجة أيضاً لضمان أن عملية تطوير سيناريو ومناقشة وسائل مختلفة من المحتمل أن تتغير على مدى دورة حياة الخطة. فالاتفاق المشترك يتطلب تحديد قضايا الأكثر أهمية، وأكثر الوسائل ملائمة للتعامل معها. فعملية تحديد وصقل الخيارات المرغوبة واتخاذ القرارات يجب ان تتم مع الشركاء، فعندما يحدث ذلك في مراحل الخطة النهائية من المشاورات ينبغي أن تصقل هذه الخيارات وتحسن بدلا من الصراع والخلاف. و ينبغي أن تكون القضية الرئيسية في هذه العملية هي مناقشة أولويات الموقع: ومناقشة ايضاً أيها أكثر أهمية للتحقيقها؟

المرحلة ٦: الاتفاق على سياسات الإدارة

سياسات الخطة الإدارية لممتلك تراث عالمي يجب أن تعد عملية تشاركية وتطويرها بعد الأخذ بالاعتبار الخيارات المطروحة، فتحقيقها يعتمد في نهاية المطاف على دعم أو أنشطة هؤلاء الشركاء المتعددين، فبعد وضع الرؤية والأهداف والاتفاق عليها يأتي الاتفاق على السياسات والتي تأخذ بالإعتبار لأطر السياسية والقانونية.

المرحلة ٧: الاتفاق على الأنشطة الإدارية

يتفق على أنشطة خطة إدارة ممتلكات التراث العالمي بشكل جماعي، و في حين ينبغي تحديد الشريك الرئيسي للتنفيذ، وذلك ضمن الأولويات الموضوعية ومن ثم وضع برنامج تنسيقي في ظل التكاليف والجدول الزمني. في حين الاتفاق على الرؤية والأهداف العامة من الناحية المثالية يجب ان يتم من قبل جميع أصحاب العلاقة، فقد يكون من المفيد تحديد مجموعات عمل صغيرة لتحديد الإجراءات والأنشطة، ففي بعض الحالات ليس جميع أصحاب العلاقة لديهم الاهتمام المباشر بالممتلك، لذا ينبغي أن تحدد الإجراءات والتدخلات التي ستنفذ خلال مدة الخطة بوضوح ، ومعدة ضمن مرجعية واقعية لتوقعات الموازنة المحتملة لهذا الممتلك.

المرحلة ٨: الاستشارة وأخذ الموافقة على الخطة الإدارية

هي عملية واضحة تشرح كيف سيتم تبني الخطة النهائية من الجهات المسؤولة في الدولة الطرف، لذا يمتلك المستشارون هنا فرصة للاستجابة لمحتويات هذه الخطة بشكل رسمي. و أكثر الأمور اعتبارا هي:

- الاتفاق على عملية الحصول على الموافقة على الخطة ومن ثم تبنيها.

- توثيق والأخذ بالاعتبار جميع التعليقات والتغذية الراجعة الواردة.
- إعطاء الوقت الكافي للناس للاستجابة، وعدم وضعهم تحت ضغط ضيق الوقت، على أن لا يكون الوقت طويلاً لأنهم حينها سيفقدون الاهتمام.
- إعلام الأفراد كيف سيتم أخذ آرائهم بالاعتبار وضمها بالخطة.

إن عملية تنقيح الخطة ومن ثم الحصول على الموافقة النهائية، يتطلب اتباع منهج منفتح وخاضع للمساءلة، خصوصاً عندما تقرر وضع التغييرات المراد تنفيذها، فإذا أجريت عملية المشاركة وإعداد الخطة بفاعلية، ينبغي أن يُنظر إلى نتائج المشاورات النهائية الإيجابية كفرصة لعمل خطة أفضل، ومن ثم تسريع عملية تبنيها. وهناك نموذج مفيد من الممارسات، وهو إصدار مسودة الخطة ومن ثم السعي للالتزام مكتوب حول النقاشات الأخيرة والتعديلات التي يمكن الاستناد إليها.

فتبني الخطة الإدارية الموافق عليها مهم جداً بشكل خاص للممتلكات، إذ أن ضم الخطة الموافق عليها إلى ملف ترشيح الممتلكات المقدمة للإدارج على قائمة التراث العالمي هو أحد متطلبات المبادئ التوجيهية، فالحصول على خطة إدارية مصادق عليها جزء من ملف الترشيح.

تذكر المبادئ التوجيهية (الفقرة ١١٥) أن للجنة التراث العالمي بعض الحالات الحق في اعتبار ممتلكات ليس لها خطة إدارية أو أي نظام إداري آخر قيد التطبيق عند ترشيح الممتلك، وفي هذه الحالة تكون الدولة الطرف المعنية ببيان يوضح متى يجب أن تدخل الخطة الإدارية أو أي نظام إداري آخر قيد التنفيذ، وكيف تقترح تحريك الموارد المطلوبة من أجل إعداد وتنفيذ خطة إدارية جديدة أو نظام إداري جديد. لكن، على الدولة الطرف أن توفر وثائق مهمة أخرى (مثل: الخطة العملية) التي ستوجه إدارة الممتلك حتى تنتهي عملية إعداد الخطة الإدارية.

ومن وجهة نظر الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة يكون غياب الخطة الإدارية مقبولا إذا لم يتجاوز تقديمها بعد الترشيح أكثر من سنة واحدة. وإذا ما تتطلبت مدة أكثر من عام واحد فينصح الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة اللجنة إما بالتأجيل أو الإحالة للترشيح.

المرحلة ٩: مراقبة الخطة

إن الانتهاء من الخطة الإدارية هي أحد الخطوات فقط من أجل ضمان فاعلية إدارة ممتلكات التراث العالمي، فحالما يتم الانتهاء وإصدار الخطة الإدارية يجب أن يتم التشديد على تحقيق الأنشطة المقترحة، ومن ثم مراقبة المخرجات المحققة. فياجاد مخرجات فعّالة للخطة الإدارية تتمثل بالعلاقة المهمة بين برنامج الأنشطة وأهداف الخطة الإدارية، ولهذا يجب أن يكون برنامج المراقبة والتقييم جزءاً لا يتجزأ من الخطة الإدارية.

فعملية التنفيذ والمراقبة تختلف من ممتلك لآخر، لكن المطلوب هو ضمان وجود آلية فاعلية مدروسة للقيام بها. وإيجاد المزيد من التوجيهات حول مراقبة فاعلية الإدارة في عديد من البيانات المختلفة والمرافق التي أعدها الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة.

وتقييم مخرجات الخطة الإدارية ليس أمراً مهما لذاته، ولكن لأنه يقدم وسيلة للدولة الطرف ومدير الموقع للوفاء بمتطلبات اتفاقية التراث العالمي وهي مراقبة حالة الحفاظ على الممتلكات، وتستخدم لأغراض تقديم التقارير الدورية إلى لجنة التراث العالمي. فيتم تقديم تقارير دورية مرة واحدة كل ست سنوات على الأقل، فعلى الدول الأطراف أن تقدم معلومات عن حالة الحماية لممتلكاتهم الموجودة على قائمة التراث العالمي، وتنفيذ الاتفاقية على نطاق أوسع، عن طريق الربط بين العمليات والمراقبة لتصبح العملية ذات مغزى وجزء لا يتجزأ لتحسين إدارة الممتلك أكثر، وتعطي مثال مستقل ببساطة حول الممارسات المنفذة لتحقيق متطلبات الاتفاقية. ويوجد المزيد من التوجيه حول إجراءات تقديم التقارير الدورية على الموقع الإلكتروني لمركز التراث العالمي – اليونيسكو^{١١}.

المرحلة ١٠: مراجعة الخطة

إن احتواء خطة الإدارة على أهداف واقعية وإنجازات مرحلية أداة تسهل الحكم على إذا ما أسفرت أنشطة الإدارة في الخطة الإدارية نتائجها المرجوة، وأكتملت عملية التخطيط أم لا.

^{١١} <http://whc.unesco.org/en/periodicreporting/>

فمن المنطقي إذن مراجعة دورة التخطيط الإداري ضمن الفترة الزمنية التي حددتها لجنة التراث العالمي من خلال التقارير الدورية لتقييم تطبيق اتفاقية التراث العالمي، فينبغي أن لا تتجاوز الفترة الأمثل لدورة الإدارة ومراجعتها أكثر من ١٠-٥ سنوات بعد نشرها، لذا فعملية المراجعة والتبني للإدارة يجب ان تكون عملية مستمرة.

قائمة التحقق لإعداد الخطط الإدارية لممتلكات التراث العالمي

- ✓ هل تمتلك استراتيجية تحدد العلمية والمنهج المتفق عليه والمحتويات والتفاصيل والجدول الزمني للخطة الإدارية؟
- ✓ هل هذا البيان مقدم بطريقة يمكّن الآخرين من رؤيته أو مشاركته؟
- ✓ هل فريقك يمتلك التركيبة الصحيحة والملائمة من المهارات والمصادر لعمل هذا؟
- ✓ هل قمت بتحديد قائد الفريق المسؤول عن إدارة العمل؟
- ✓ هل قررت من هم أصحاب العلاقة اللذين ينبغي أن يساعدوا في عملية تحضير الخطة، وكيف ومتى يمكن إشراكهم؟
- ✓ هل انتهت عملية التصديق على خطة المتفق عليها من قبل الدولة الطرف والسلطة/ السلطات المحلية؟
- ✓ هل يفهم الجميع كيف يمكن أن يساهم في عملية التخطيط وتحقيقها كمرحلة لاحقة؟
- ✓ هل تمتلك خطة ونظام لمراقبة فاعلية الإدارة من مخرجات الخطة الإدارية؟
- ✓ كيف تنوي أن تبقي الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة واليونسكو على اطلاع بتقدم عملية التحضير للخطة الإدارية، وتنفيذها ومراجعتها؟

٥. محتويات الخطة الإدارية

يتمحور هذا القسم من الدليل حول محتويات الخطة الإدارية لممتلكات التراث العالمي ، كما يقدم نقاشاً أعمق حول النقاط الأساسية في القسم ٤. يتوقع أن تحوي الخطة الإدارية لممتلكات التراث العالمي النقاط الأساسية التالية:

- تعهد حول تنفيذ الخطة التزامات اتفاقية التراث العالمي.
- تقييم مبدئي وبيان الحالة الواقعية للقيم الطبيعية لممتلكات التراث العالمي ومعالم القيمة العالمية الاستثنائية وبيان العلاقة ما بينها وبين الخصائص الأخرى.
- القضايا والتحديات التي تواجه الممتلك.
- توقعات طويلة الأمد للممتلك (الرؤية والأهداف).
- وسائل تحقيق هذه التوقعات مثال: كمجموعة السياسات الإدارية للممتلك والمرتبطة مع الأنشطة بما في ذلك المدى الجغرافي لهذه السياسات ومثال آخر؛ خطط التقسيمات الإدارية والتحليل الجغرافي للعوامل الطبيعية والثقافية للممتلك وما يحيط به.

لكل ممتلك مدرج على قائمة التراث العالمي، و حتى تلك التي ما زالت على قائمة الترشيحات، لا بد أن توجد المعلومات عن الثلاثة أجزاء الأولى من القائمة أعلاه، بالإضافة إلى الوضع القانوني للممتلك، و إطار العمل القانوني الذي يحكم إدارته في ملف الترشيح.

فيجب ان تنعكس هذه المعلومات وتكون ذات مغزى في الخطة الإدارية من حيث توقعات الحماية طويلة الأمد واستراتيجية الإدارة التي ستحققها، فالانتهاء من الخطة الإدارية يستغرق وقتاً طويلاً وموارد ومهارات كبيرة، والحصول على أي منها قد يكون محدوداً للممتلك، كذلك فإن قدرة المسؤولين على الانتهاء من وضع الخطة تختلف من منطقة إلى أخرى وفقاً للظروف والخبرات، فقد يقوم إعداد الخطة على عدة المراحل، و لهذا يمكن أن يكون تبني نهج المرحلتين ضرورياً لتنمية خطة إدارية أولية مؤقتة، ومن ثم تليها خطة شاملة.

وفيما يأتي الحد الأدنى لمتطلبات الخطة المؤقتة:

- الالتزام بتنفيذ الخطة للوفاء بالتزامات اتفاقية التراث العالمي.
- اجراء تقييم أولي وبيان الوضع الحقيقي لقيم الممتلك الطبيعية، بما في ذلك معالم القيمة العالمية الاستثنائية، والإشارة إلى علاقتها بخصائصه الأخرى.
- مراجعة القضايا والتحديات المرتبطة بالحفاظ على قيم وسلامة الممتلك ضمن المحتوى المحلي الجغرافي والاقتصادي الاجتماعي.
- طموح طويل الأمد للممتلك، مثال على ذلك الرؤية والأهداف.
- تقديم السياسات التشريعية والتدابير المنصوص عليها أو عرضها، مع توفير الموارد المالية والبشرية من أجل منع تعريض سلامة الممتلك للخطر قبل الانتهاء من الخطة الشاملة.

أما الآتي فهو مزيد من التوجيه لأدنى المتطلبات لإعداد خطة إدارية مؤقتة والتي محددة ضمن فترة زمنية من سنتين أو ثلاث على الأكثر، ومن ثم الانتهاء من الخطة الإدارية الشاملة وتبنيها رسمياً. فبالإضافة إلى النقاط السابقة، يجب ان تضم الآتي:

- خطة عمل تبين مجموعة السياسات الإدارية التي سيتم تنفيذها.
- معلومات تبين كيفية تقييم مخرجات فاعلية لخطة الإدارة من خلال برنامج المراقبة والتقييم.
- بيان المقارنة حول وضع الممتلك عندما بدأت عملية التخطيط الإداري، و لهذا يوضع هذا البيان ضمن إطار يجعله قابلاً للقياس في عملية التقييم.
- توفير التمويل المستدام لدعم تنفيذ خطة على المدى الطويل.

الالتزام لتنفيذ الخطة

أية خطة إدارية بغض النظر عن إذا كانت مؤقتة أو شاملة تكون فاعلة إذا لم يكن لها التزام حقيقي بالتنفيذ، فالخطة الإدارية يجب ان تضم دليل واضح على التزام مالي وسياسي حقيقي نحو الممتلك، على المستوى المناسب في اتخاذ

القرارات، وفي حال وجود عدة طبقات من السلطات السياسية التي تؤثر على الموقع؛ يجب أن تظهر كل منها التزامها الحقيقي بالخطة الإدارية، كما ينبغي على جميع الجهات الفاعلة وأصحاب العلاقة الالتزام بالخطة أيضاً. والتحقق من هذا الالتزام وما مستوى الموارد التي ستقدم من أجل دعم تنفيذ الخطة عنصر أساسي لعمليات التقييم والمراقبة التي يقوم بها الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة لممتلكات التراث العالمي.

- إجراء تقييم وبيان للوضع الحقيقي لتلك القيم الطبيعية الفريدة، والتي بررت تحقيق الممتلك معايير القيمة العالمية الاستثنائية.
- تقييم أولي وبيان الوضع الحقيقي لقيم الممتلك الطبيعية، بما في ذلك معالم القيمة العالمية الاستثنائية، والإشارة إلى علاقتها بخصائصه الأخرى.

فهم حالة قيم الممتلك الطبيعية

تعتمد الخطة الإدارية الجيدة على البحث الجيد وقيمة البيانات الأساسية وصحتها. وينبغي أن تكون المعالم والقيم التي منحت الموقع القيمة العالمية الاستثنائية جلية في الخطة الإدارية، ليس وحدها فقط ولكن مع حالة هذه المعالم والقيم أو تبين حالة حماية للممتلك.

هناك اعتبارات خاصة لممتلكات التراث العالمي والمتعلقة بقيمه، فهناك حاجة للتمييز بين تلك التي تحمل القيمة العالمية الاستثنائية والقيم الأخرى التي لا تحملها، لكنها تجعل للممتلك أهمية من ناحية أخرى (مثال: القيم الثقافية والطبيعية التي لا تقوم على القيمة العالمية الاستثنائية). فاحتواء الممتلك على المعايير الطبيعية وتحقيق شروط السلامة للقيمة العالمية الاستثنائية هو ما يدخل الممتلك في تحليل حالة الحفاظ والحماية وشروط السلامة للمعالم التي تحمل القيمة العالمية الاستثنائية. ينبغي أن يوضّح هذا التحليل ويدرك حالة الحماية والحفاظ للقيمة العالمية الاستثنائية عن القيم الأخرى، وبالرغم من ذلك يجب على هذا التحليل أن يضم ويأخذ بالاعتبار جميع القيم المهمة في الممتلك وأن يقيم حالة الحماية والحفاظ لها.

تمكّن فهم حالة الممتلك الإدارة على تحديد الأمور والتحديات التي تؤثر على الممتلك، والتي بالتالي تساعد في تبسيط علمية تقرير عواقب الخيارات للسياسات المتخذة المختلفة، والتي يجب أن تؤخذ بالاعتبار بمرحلة لاحقة. فيجب أن تهدف الخطة الإدارية لتقديم التحليلات الآتية:

- ملف رسمي يشرح حالة المعالم الأساسية التي تحمل قيم ممتلك التراث العالمي، مع تقييم سلامة الممتلك.
- وسائل تساعد في تحديد الضغوطات التي تحافظ على قيم الممتلك أو تهددها، بالإضافة إلى وسائل متخذة في تحديد هذه الضغوطات.
- نظام يذكر رؤية لخيارات الإدارة المحتملة.
- قواعد لمراقبة وتقييم التغييرات وفاعلية الأنشطة الإدارية.

بالرغم من أن ملف الترشيح لممتلك ما يحدد القيم الطبيعية فيه، لكن من غير المرجح أن يقدم تقييماً نوعياً وكمياً لحالة هذه القيم أو الوضع الحقيقي للممتلك ككل. فحيثما أمكن ينبغي جمع البيانات والمعلومات الموضوعية المتعلقة بالممتلك لوصف مدى ومميزات ونوعية وحالة معالمه، فهذه الطريقة فقط تصبح إمكانية الحكم عليها إذا ما كانت هذه المعالم الأساسية للممتلك في الوضع المرغوب فيه (وبالتالي قيمه)، و/أو إمكانية ديموميتها لمدة طويلة. وإلا سيكون من الصعب اتخاذ القرارات حول أشكال الإدارة المطلوبة لحماية قيم الممتلك والسلامة ككل دون هذه المعلومات.

إن إيجاد التدابير الكمية والنوعية اللازمة ليست بالعملية السهلة، فهي تعتمد على نوعية المعلومات المحلية والمعلومات الموجودة وخصوصاً آراء الخبراء في المجالات المتعددة. ومن ثم الموافقة على هذه التدابير جزء من الخطة الإدارية لأن الحكم على أية فوائد تنتج من أنشطة الخطة الإدارية سيكون صعباً من غيرها.

إما تكون المعلومات الأساسية لبعض ممتلكات التراث العالمي قليلة أو معدومة، والقيام بتقييم مبدئي لحالة الحفاظ في الممتلك تقدم وسيلة مهمة لتحديد فجوات البيانات والمعرفة. فالحصول على البيانات والمعلومات الصحيحة لفهم حالة الممتلك يمكن أن تكون أحد أهداف الخطة الإدارية الأولية. فيحفز تحديد هذه الفجوات الحاجة إلى أبحاث و/أو برامج مراقبة طويلة المدى للممتلك، الأمر الذي يقدم مبرراً لتنسيق الأعمال بشكل أكبر مع الآخرين.

فبالرغم من أهمية القيم الطبيعية للممتلكات لكن هناك القليل من ممتلكات التراث العالمي لم تتأثر إطلاقاً بفعل الإنسان، لذا من المهم جداً فهم الأهمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمنطقة، وفهم علاقتها ومساهماتها وتأثيراتها على حالة القيم الطبيعية بالممتلك.

القضايا والتحديات التي تواجه الممتلك

القضايا والتحديات والفرص التي تواجه ممتلكات التراث العالمي مرتبطة بشكل كبير بخصائصه وحالته، لذا من الضروري جداً في هذه الأمور تطوير رؤية وأهداف للممتلك، وفي الواقع في كثير من الأحيان هذه التوجهات والقوى للتغيير الايجابي أو السلبي، بحاجة أن تحددها الخطة الإدارية ومن ثم تستجيب لها، واخذها بالاعتبار كل على حده.

وبالرغم من أن الظروف تختلف من مكان إلى آخر، إلا أن هناك سلسلة من المواضيع مرتبطة بأكثر الممتلكات:

- تأثير كل من الاستراتيجيات الدولية والوطنية والمحلية و/أو البرامج المقترحة للتنمية أو البنية التحتية (مثل التنجيم والتعدين، استخراج النفط و/أو الغاز، وتكثيف الزراعة، وإنشاء الطرق، وأيه مخططات إعمارية أخرى)، وكيفية دعم أو تعارض هذه الأنشطة لمبادئ الخطة الإدارية لممتلكات التراث العالمي.
- القضايا المرتبطة بحماية القيم الطبيعية للممتلك.
- القضايا التي تظهر من خلال اشراك أصحاب العلاقة في اعداد الخطة الإدارية وتنفيذها.
- القضايا التي تعكس مدى و أوجه القصور في الإدارة والتمويل الحاليين.
- العلاقة بين المصادر الموجودة في ممتلك التراث العالمي وحاجات هؤلاء الذين يعتمدون عليها في معيشتهم والاستجمام.
- مدى التغيير الناتج عن تحولات استخدامات الأراضي أوالتغيرات الناتجة من الأنشطة السياحية أو استخدام الزوار.
- الترويج والتسويق للممتلك
- التخطيط لتقليل مخاطر الكوارث.
- الأنواع الغازية
- التغيير المناخي.

وحالما تنتهي عملية الفحص ستظهر الصورة واضحة للقضايا والتحديات الإدارية التي تواجهه الممتلك، وبالتالي تهدد التي قيمة الطبيعية للسنوات ٥- ١٠ القادمة.

توقعات طويلة الأمد للممتلك: الرؤية والأهداف

هناك حاجة للتمييز بين طموحات الممتلك، والتي من الممكن أن تأخذ رؤية ووسائل طويلة الأمد لتحقيقها، ولكن الحاجة إلى خط زمني اقصر نسبياً للرؤية والأهداف تحدد الطموحات حول الممتلك في خطيين زمنيين مختلفين:

الرؤية يجب ان توضح الآتي:

- صورة واضحة وملهمة لكن واقعية حول ماذا نأمل أن يصبح الممتلك في السنوات ٢٠ - ٣٠ القادمة.
- مبادئ وتدابير الحماية أكثر على المستوى المحلي والوطني والدولي.
- اظهار كيفية حماية وتحسين القيم والسلامة في الممتلك
- الاحترام الكامل لجميع قيم الممتلك وضمان حمايتها
- ربط الممتلك بشكل فاعل مع المناظر الطبيعية البرية والبحرية المحيطة.
- توضيح كيف ان الممتلك يساهم في تحسين معيشة السكان المحليين وتعكس صدى التطلعات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لأصحاب العلاقة في المنطقة، بما يتفق مع متطلبات حماية قيم هذا الممتلك.

فعلى سبيل المثال يمكن صياغة الرؤية كالتالي:

ممتلكاتنا للتراث العالمي ستكون دائماً:

- مشهداً برياً طبيعياً فريداً لا مثيل له، يحترمه ويعتني به كل من أتى منطقته، لأنهم يتمتعون بأهميتها العالمية المميزة، بأنها مزيج من النظم البيئية والموائل والأنواع ذات القيم العالمية الاستثنائية.
- مكان ثمين، حيث يمكن لأي شخص اغتنام الفرصة لجعله أفضل.
- مكان يمكن الوصول إليه من قبل أكبر شريحة من الناس بطرق لا تفسد الأشياء التي قدموا لرؤيتها.
- مكان يعيش به الإنسان بانسجام مع الطبيعة، حيث يفتخر الناس في ضمان تحسين ميزات المنطقة من خلال تراثهم التقليدي واستخداماتهم للأراضي.

ومع ذلك، ومن المهم جداً أن نضيف للخطّة أموراً معينة تجعل الممتلك مميزاً ومحدداً، فالرؤية العامة في الأعلى يمكن أن تكتب لأي مكان؛ لكن التحدي هو كتابة بيان رؤية يكون محدداً وذا مصداقية تؤمن به السلطات الإدارية وأصحاب العلاقة للممتلك.

يجب أن تعزز **أهداف** الخطّة الإدارية للممتلكات التراث العالمي الرؤية وتدرس وتبلغ الجوانب المختلفة منها، وأن تستهدف أي قضايا أو مهددات تظهر خلال عملية فحص الممتلك، من خلال عملية إشراك أصحاب العلاقة، لا سيما تلك التي تعرض تحقيق رؤية الممتلكات للخطر. وتكون الأهداف واقعية تعكس وضع الموارد البشرية والمالية، مرتبطة بزمان محدد، يمكن قياسها من خلال توضيح المخرجات الإدارية. وإذا كتبت الأهداف بهذا الإطار فإنها تضمن التركيز، ويشكل تحقيقها تحدياً للسلطات المسؤولة والشركاء في ممتلك التراث العالمي.

الإطار ٦: حدود التغييرات المقبولة (LACs)

".. و يستخدم هذا الإجراء بشكل جيد في معظم حالات حمولة المواقع. فعلى سبيل المثال: يسمح الهدف الأول الوصول إلى الطريق، و يوفر الهدف الثاني فرصاً للتنزه المنضبط. و قد حدد العدد المسموح به للوصول إلى الطريق قبل تسوية موضوع التنزه (كإجراء للتغيير المقبول). وفي حالة الطريق قرر المدراء إعطاء الأولوية للهدف الثاني في تحقيق الهدف الأول، ففي تحقيق الهدف الأول يضبط أعداد الواصلين إلى الطريق و بهذا يسوى الهدف الثاني. و حيث أن الأولوية أعطت للهدف الثاني اتخذت الإجراءات لتقلل عدد الواصلين إلى الطريق.

(Thomas & Middleton 2003: p.37)

هناك فكرة أساسية من المهم تؤخذ بالاعتبار عند إعداد الرؤية والأهداف، وهي أن هناك "حدود" تفرضها الحاجة لحماية الممتلك، وهناك فكرتين مقترحتين تساعد في دعم أساسيات حماية قيم ممتلك التراث العالمي عند وضع الرؤية والأهداف وتطوير الخطّة الإدارية ككل: وهما **المبدأ الوقائي** و**مبدأ حدود التغيير المقبول**.

فالمبدأ الوقائي ينص على أنه عند وجود مهدد حقيقي أو تدمير بيئي لا يمكن التراجع عنه، فلا يجب الاعتماد على ضعف اليقين العلمي كذريعة لتأجيل قياس تكاليف الوسائل الفاعلة لمنع التدهور البيئي.

ممتلكات التراث العالمي فريدة في مكوناتها، والتفاعل بين مصادر النظم البيئية معقد، ولهذا تدمج الأنشطة ذات التأثير المفاجئ والقوي على حالة الممتلك وتوازن هذه المصادر مع مبدأ الوقاية في أهداف الخطّة الإدارية. وبالتالي ستقدم طريقة من أجل تجنب عواقب الأنشطة غير المتوقعة، فإذا ما كان هناك أسباب تدفع للإعتقاد بأن عملية أو عمل أو منتج جديد قد لا يكون آمناً، فلا يجب على أهداف الخطّة أن تشجعهم دون وجود أدلة مقننة تثبت أن المخاطر قليلة وصغيرة والفوائد العائدة من هذا النشاط أكثر بكثير من هذه المخاطر.

بالإضافة أنه بموجب التزامات ممتلكات التراث العالمي وأنها يجب أن تطبق كمبادئ أساسية عند إعداد الأهداف، مثال: تطبيق مبدأ "حدود التغيير المقبول" (انظر الإطار ٦)، فصممت حدود التغيير المقبول من أجل تحديد نقطة تغيير المصدر بسبب هدف إداري آخر، وبالتالي يتجاوز المستويات التي يمكن أن يتحملها المصدر. فيضم حدود التغيير المقبول 'تدابير' تعبر عن الشروط الأدنى والمقبولة، فهذا النهج يساعد في تحديد الحد الأقصى من الشروط المقبولة لما بعد نشاط معين أو استخدام لم يعد مستدام يعرض سلامة الممتلك للخطر.

وفكرة نهائية مفيدة في هذا النقاش أيضاً هي **تحديد الغاية**، فيصعب قياس ومراقبة الرؤية والأهداف، لذا تقسم الأهداف إلى أهداف إدارية أو غايات ليتمكن قياسها ومراقبتها، فهذه الأهداف يجب أن تكون ذكية (SMART):

- محددة (Specific)
 - قابلة للقياس (Measurable)
 - يمكن بلوغها (أو تحقيقها) ((Attainable (or Achievable))
 - ذات صلة (Relevant)
 - يمكن تقصيدها (أو مرتبطة بزمان محدد) (Trackable or Time bounded)
- فيجب ان تتجنب الخطة وجود عدد كبير من الأهداف غير المحققة فهذا يظهر أن الخطة بعيدة عن الواقع وتتقصها المصادقية. يوضح المثال التالي أكثر الفرق بين الأهداف والغايات:

وفيما يتعلق بالبيان التالي في رؤية المثال أعلاه :

" مشهدا برياً طبيعياً فريداً لا مثيل له، يحترمه و يعتني به كل من أتى منطقته، لأنهم يتمتعون بأهميتها العالمية المميزة، بأنها مزيج من النظم البيئية و الموارد و الأنواع ذات القيم العالمية الاستثنائية".

الهدف يمكن ان يكون (ببساطة):

"تحسين حالة الحماية للأنواع الأساسية ضمن الممتلك" أو "إزالة أثر الأنواع الغازية في الممتلك"

الغاية يمكن أن تكون (ببساطة):

"تحقيق زيادة في أعداد من (نوع معين مثلاً) بمقدار ٥% في عام ٢٠١٢" أو تقليل ٥٠% من مساحة المنطقة التي تحتوي الأنواع الغازية "

ما هي الاعتبارات التي تعكسها الاهداف؟

إذا كان وضع ممتلك التراث العالمي الطبيعي هو ليس الحماية، إذن فالمحاور التالية يجب ان تنعكس في خواص وقيم الممتلك، والتالي أخذها بالاعتبار عند إعداد أهداف الممتلك:

- **الطبيعية:** خصص ممتلك التراث العالمي بسبب قيمه الطبيعية الموجودة فيها، فمن خلال التعريف يجب ان تكون طبيعية قدر الإمكان مع أقل ما يمكن من أثر للأنشطة الإنسانية أو على الأقل تحوي مناطق آمنة وحدود يمكن قبولها، فيعتمد مقدار القلق من الأنشطة الإنسانية ضمن ممتلك التراث العالمي الطبيعي على قيمه، فعلى سبيل المثال الرعي المكثف في ممتلك للأحافير أو معالم الجيولوجية قد لا يكون قضية ملحة، لكن في حالة موقع أدرج من أجل تنوعه النباتي من الممكن ان تكون قضية خطيرة جداً.
- **التميز:** من المهم تحديد خصائص ممتلك التراث العالمي فهي طريقة لمقارنته مع الممتلكات الأخرى المشابه له حول العالم. فأهداف الخطة الإدارية يجب ان تدرك تميز قيم الممتلك الطبيعي.
- **الاعتمادية والتنوع:** إن الاعتمادية و التنوع شيء حاسم بالنسبة لبقاء الأنواع أو الأنظمة البيئية، وبالتالي من الأساسي التركيز على مخرجات الخطة الإدارية والتي تضمن بقاء الأنواع والأنظمة البيئية أو العلاقات بين خصائصه.
- **الجمال:** إن الجمال الطبيعي هو إدراك إنساني و غالباً ما يكون تميزه حكماً على العلاقات، والعمليات في المنطقة. وطريقة ربط هذه العلاقات مع أهميتها وتختلف باختلاف الثقافات. فأهداف الحفاظ على الجمال الطبيعي يجب أن تدرك أهمية وجهات النظر المختلفة، فحماية الممتلك من تعاكس التأثيرات لأي نشاط يهدد المظهر البصري، يجب أن يشجع على العمل على تحسين وتقوية هذه الخصائص والتي تشكل جمالها الطبيعي.
- **السلامة:** الحفاظ على السلامة لممتلكات التراث العالمي أحد أهم غايات الخطة الإدارية. فيجب معالجة أي قصور أو ضعف مرتبط في الوضع القانوني للممتلك، والنزاعات في استخدام الموارد ومشاكل التعدي أو

غيرها من القضايا والتهديدات التي تحط من قيمة العلاقات الوظيفية للممتلكات.

الأهداف لا تحدد من خلال المحاور التي قدمت سابقاً، ولكن ينبغي أن تنتج من خلال عملية التخطيط بما في ذلك عملية اختبار أصحاب العلاقة، في حين أن هذه الأهداف يمكن أن تجمع ضمن محاور فردية. لذا من المهم التأكد من أن هذه الأهداف ضمن المحور الواحد لا تتعارض مع محور آخر، الأمر الذي يؤكد على تكاملية التفكير حول آثار أحد الأهداف على الأهداف الأخرى وبالتالي يقدم وسيلة للتحقق من أن سلامة الممتلك دائماً مأخوذة في الاعتبار.

توفير الحماية القانونية والموارد الكافية

في حالة إعداد خطة مبدئية قبل الخطة الشاملة، يجب إدراك قضية أساسية وهي ضمان أخذ تدابير الحماية والإدارة لتأمين قيم الممتلك إلى حين أن يتم إعداد الخطة الإدارية الشاملة. لذا يجب أن توضح الخطة الإدارية المرحلية كيف ستتم حماية الممتلك في مجال قصير - متوسط المدى، لتضم تطبيق القوانين ذات الصلة، و/أو سياسات أو تدابير الحماية الأخرى، وتوفير المصادر البشرية والمالية الكافية. قضية أساسية أخرى لها علاقة بالمصادر وهي التأكد من وجود المصادر الكافية لإعداد وإنهاء وتنفيذ خطة إدارية شاملة للممتلكات.

لعناصر التي ذكرت سابقاً توضح رأي الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة بالحد الأدنى لمتطلبات الخطة المبدئية لإدارة ممتلكات التراث العالمي. وما تبقى في هذا الدليل يعتبر عناصر أساسية لخطة إدارية شاملة وكاملة.

تحقيق التوقعات: السياسات والأنشطة

ينبغي أن تكون السياسات مرتبطة مع دورة حياة الخطة (٥ - ١٠ سنوات)، في حين أن خطة الأنشطة وكيفية تحقيق رؤية وأهداف (وأية غايات) الممتلك يمكن أن تكون ضمن دورة حياة لمدة سنة أو سنتين.

فالغرض من خطة الأنشطة هو تحقيق أولويات أنشطة الإدارة واستخدام الموارد البشرية والمالية المتوفرة بفاعلية، ضمن إطار زمن محدد، واستخدام غايات ومخرجات ومراحل محددة لتحقيق أنشطة يمكن قياسها. فالمؤسسة القائدة يجب أن تحدد كل التدابير ضمن خطة الأنشطة وتكون مسؤولة عن متابعتها.

القضايا الأساسية التي يجب ذكرها في خطة ممتلكات التراث

العالمى الإدارية

الإطار ٧: رسم الحدود لأغراض الحماية

الفاعلة

"...ينبغي أن يتم رسم الحدود على نحو يوفر المكان الكافي لمواطن الأنواع الحية والعمليات والظواهر التي كانت المسوّغات الأساسية لترشيح هذه الممتلكات للإدراج في قائمة التراث العالمي. وينبغي أن تدخل في هذه الحدود مساحات من المناطق المتاخمة للمنطقة ذات القيمة العالمية الاستثنائية تكفي لحماية القيم التراثية للممتلك من الزحف البشري ومن تأثير استغلال الموارد خارج حدود المنطقة المرشحة".

المبادئ التوجيهية: الفقرة ١٠١

المنطقة التي تغطيها الخطة: عادة ما يتزامن الإطار الجغرافي للخطة الإدارية مع ترسيم حدود ممتلك التراث العالمي وعند الضرورة يضم ويحدد الاحتياطات في الإدارة لأي مناطق عازلة. فمناطق التخطيط يجب أن تكون ذات أهمية من أجل الحفاظ على السلامة البيئية واستمرارية الأنواع والموائل في ممتلك التراث العالمي وتمكن النظم البيئة من العمل بفاعلية (انظر الإطار ٧).

يجب أن تربط الخطة الإدارية لممتلك التراث العالمي مع محيطه لأن الأنشطة خارج حدود الممتلك قد تؤثر على حالة الحماية، فتصبح جزءاً مكملًا من محيطها الإقليمي، كما ترتبط مع التخطيط المحلي وأنظمة استخدام الأراضي.

يجب أن تحاول السياسات في الخطة الإدارية ضمان أن لا يصبح ممتلك التراث العالمي جزيرة معزولة، ولكن أن يعمل كموزع

أومحور يتفاعل مع الظروف البيئية والاجتماعية التي تحيط به، وينبغي أن تربطه مع المناطق المحمية الأخرى من خلال المناطق العازلة والممرات البيئية وأية تدابير حماية أخرى للمناظر الطبيعية، كما ينبغي أن تحدد الخطة الإدارية كيفية ارتباطها بالممتلك والقيمة المضافة لمحيطه، وكيف يمكن أن تتشارك الفوائد البيئية والاجتماعية إلى ما وراء حدوده. ومن المناسب أيضاً تقديم خطة لا تنظر فقط إلى إدارة ممتلك التراث العالمي ولكن تضم أيضاً المناطق الآمنة أو المناطق

الأخرى المرتبطة به والضرورية لإدارته. وتعمل على توسيع رؤية الخطة لتضيف أصحاب العلاقة المراد إشراكهم في التحضير على الحصول على توازن معقول بين الاحتياجات ضمن الإطار الجغرافي وإمكانية التطبيق.

التكامل مع التسميات الأخرى للمنطقة المحمية: تتزامن العديد من ممتلكات التراث العالمي مع تسميات أخرى للمناطق المحمية مثل محميات المحيط الحيوي، ومواقع رامسار، ومواقع نوترا ٢٠٠٠ (Nutra 2000) الخ. فكل تسمية لها تعليماتها وسياساتها المحددة والخاصة بها، وهذه فرصة يجب أن لا يغفل عنها عند تطوير الأهداف والسياسات للخطة، فهناك مبدأ أساسي لكتابة خطة واحدة متكاملة للممتلك، أخذه بالحسبان جميع العوامل المرتبطة لهذه التسميات والقيم المختلفة.

تقسيم المناطق: تقدم خطة تقسيم المناطق طرقاً ومناهج متنوعة لتطبيق الأهداف الإدارية، من خلال سلوك منظم لذات المنطقة، فيقدم نظام تقسيم المناطق وسائل عملية لإنشاء وتطبيق مفهوم حدود التغير المقبولة، والتي غالباً ما تكون جزءاً مهماً من الخطة الإدارية لممتلكات التراث العالمي. فأكثر الأنواع تفضيلاً في خطة التقسيمات الإدارية هي التي تحدد مناطق الحماية ومناطق الاستخدام، فالعلاقات المتبادلة بين المناطق المختلفة يجب أن تكون محددة وواضحة ومن المهم أيضاً إدراك أن هذه الحدود ذات نفاذية.

يمكن أن تستخدم إدارة المناطق الداخلية ضمن ممتلك التراث العالمي كالتالي:

- حماية الأنواع ذات الوضع الحرج أو الأنواع الممثلة والأنظمة والعمليات البيئية والتي تعطي الممتلك أهميته والقيمة العالمية الاستثنائية.
- فصل الأنشطة البشرية المتضاربة
- حماية القيم الطبيعية في الممتلك، في حين يسمح للاستخدام البشري أو حتى الأنشطة الإدارية المؤهلة أو الملائمة.
- الترويج للاستخدام العام أو أنشطة استخدامات الأراضي.

بالرغم من أن التقسيمات الداخلية المختلفة تقدم طرقاً لإدارة الممتلك، لكن هناك حاجة لضمان أن السياسات الإدارية لكل المناطق متوائمة بحيث تحافظ على السلامة العامة للممتلك. هناك العديد من ممتلكات التراث العالمي تضم تقسيمات إدارية بالإضافة إلى الممتلك المدرج، فالهدف الرئيسي من هذه السياسات هو حماية الممتلك من الأنشطة التي تهدد حاله الحماية فيه أو سلامته، فعند تحديد هذه السياسات ليتم تبنيها ضمن المناطق الآمنة والمناطق الداخلية للممتلك، فمن المفيد معرفة إذا ما كانت:

- تحقق متطلبات الإدارة المختلفة للمناطق المنفصلة، وبالوقت نفسه تحقق الأهداف الكلية للممتلك
- ذكر وعكس احتياجات أصحاب العلاقة.
- إعطاء طريقة جيدة في عمل أولويات الاستخدام للمصادر
- حماية المناطق الهشة من الأنشطة المؤذية
- توضيح أولويات الإدارة لقيم الممتلك الطبيعية.

الخطط الإدارية لممتلكات عابرة الحدود والممتلكات المتسلسلة

هناك عدد من ممتلكات التراث العالمي عابرة الحدود تتشارك في الحدود الوطنية، أو مناطق محمية محاذية لمناطق تعبر الحدود أو في بعض الحالات ممتلكات متسلسلة والتي تقام على مجموعة من المناطق المنفصلة جغرافياً، وهنا فالتنسيق للتخطيط الإداري لهذه الممتلكات أمر بالغ الأهمية حتى لا تفقد السلامة العامة للممتلك.

تواجه الممتلكات عابرة الحدود والمتسلسلة تحدياً من نوع خاص، فينبغي أن تكون الجهود مشتركة في كليهما عند التخطيط وذلك لضمان وجود إطار عمل متوائم ومتكامل للممتلك ككل، وبغض النظر عن ما إذا كان له "أجزاء" في بلدان مختلفة أو أجزاء مختلفة في نفس البلد (انظر الإطارين ٨ و ٩).

الإطار ٨: الممتلكات عابرة الحدود
"توصى الدول الأطراف بشدة بأن تنشئ لجنة إدارية مشتركة أو أي هيئة مشابهة للإشراف على إدارة الممتلك عابرة الحدود في جملته"
المبادئ التوجيهية: الفقرة ١٣٥

الإطار ٩: الممتلكات المتسلسلة

"وفي حالة الممتلكات المتسلسلة، فمن الأهمية بمكان وجود نظام أو آليات للإدارة تضمن الإدارة المنسقة لمختلف العناصر المستقلة المكونة للممتلك، وينبغي تضمين ملف الترشيح بالوثائق الخاصة بذلك..."

(المبادئ التوجيهية الفقرة ١١٤)

ف عند تحضير الخطط الإدارية للممتلكات عابرة الحدود، ينبغي وجود هدف الخطة الإداري موحد لممتلك التراث العالمي الطبيعي ككل، لكن في ممتلكات المتسلسلة فالعلاقة الجغرافية للأجزاء المكونة تملّي إذا ما كان من الأفضل أن تكون خطة واحدة شاملة لجميع مناطق العمل أو منفردة، لذلك ينبغي أن يصبح التخطيط على مستوى عال (سياسي/ مؤسسي)، ووضع الإطار الاستراتيجي للمنطقة بكاملها ومن ثم سلسلة من الأنشطة الفردية الموجه لكل جزء من الممتلك.

ومهما كانت الظروف فإن هذه العوامل حاسمة في تحضير خطة إدارية سليمة:

- آلية تسمح بالحوار السياسي والمؤسسي بحيث يصبح التنسيق بينها سهلاً.
 - فريق تخطيط واحد من أجل هذه المنطقة المركبة.
 - مجموعة استشارية مشتركة مع وجود مسؤوليات مرجعية واضحة مع تقديم النصح لأصحاب القرار وصانعي السياسات.
 - تنسيق جيد يسمح لأعضاء الفريق لمشاركة المعلومات والخبرات والمعرفة وأيضاً المصادر.
 - تواصل جيد بين المدراء وأصحاب العلاقة لكل جزء من الممتلك.
 - التوصل إلى اتفاق للمصادقة على الخطة أخذاً بالإعتبار الاختلافات بين النظم القانونية والمؤسسية في كل منطقة/مقاطعة.
 - فهم مشترك للحاجة لأبحاث مشتركة
 - نهج مشترك لتعريف واستخدام تقسيمات المناطق الإدارية وضمنياً المناطق الآمنة.
 - وضع جدول زمني للإنتهاء من الخطة مدركاً الاختلافات في الإمكانيات لكل منطقة.
 - بروتوكولات سياسية ثنائية واتفاقيات للإدارة التعاونية والتي تمكن من أخذ أنشطة عملية بسرعة وفعالية.
- وحيث لا يوجد فهم والتزام مشترك لإطار مشترك في الأهداف الإدارية الموجودة، فلن يكون هناك اتجاه محدد للإدارة ولا تنسيق للجهود لكل منطقة منفصلة، فيقل احتمال الحماية والسلامة والقيم الطبيعية للممتلك على المدى الطويل الأمد الذي هو مطلب في اتفاقية التراث العالمي.

المراقبة والتقييم

- إذا لم تملك مقياس للنجاح، فلن تستطيع معرفة النجاح من الفشل.
 - إذا لم يكن هناك مقياس للنجاح لا يمكن التعامل معه.
 - إذا لم تستطع إدراك عدم النجاح لا يمكنك تصحيحه.
 - إذا لم يثبت النجاح أصبحت عملية كسب التأييد من العامة أصعب.
- المراقبة مهمة جداً لقياس مقدار التطبيق الفاعل لخطة ممتلكات التراث العالمي وتطويرها وتعديلها، فكل دورة مراقبة وتقييم يجب أن تختبر وتبنى على نجاح أو ضعف مخرجات الخطة السابقة، ويجب ربط مراقبة تطبيق خطة التراث العالمي مع الإجراءات المختلفة للجنة التراث العالمي والأخذ بالاعتبار تقارير المتابعة الاستجابية التي تطلبها لجنة التراث العالمي. إذ يجب أن يساهم تقرير المراقبة في عمليات التقارير الدورية، كما ذكر سابقاً.

يجب القيام بالتمييز بين المفاهيم التالية:

- **المراقبة:** عملية جمع البيانات لوصف حالة الممتلك والتغيير الذي حصل على مر الزمن
- **المؤشرات:** ما هي عناصر البيانات التي يتم جمعها كجزء من برنامج الرصد لقياس التغيير.
- **التقييم:** الأخذ بالاعتبار و استخدام البيانات لتقييم فعالية الخطة، كيف حققت أهدافها.

فيجب أن تحتوي الخطة الإدارية على مجموعة من المؤشرات للمراقبة بشكل مستمر، فتظهر حالة قيم الممتلكات الطبيعية والتغيرات التي تطرأ عليها، فعملية التقييم هذه ستوضح إذا ما كان الممتلك بوضع تحسن أو تدهور، كنتيجة لتطبيق السياسات والأنشطة المقترحة من خلال الخطة الإدارية.

ولمراقبة نجاح خطة ممتلك التراث العالمي الإدارية، يجب الحصول على إجابة للأسئلة الأربعة الآتية:

- ما هي الجوانب التي يجب مراقبتها بالخطة؟
- ما هي المؤشرات المراد إيجادها؟
- ما عدد المؤشرات المراد مراقبتها؟
- كيف يمكن مراقبة هذه المؤشرات (المنهجية المتبعة)؟

فالمراقبة تركز على تنفيذ خطة العمل وتحقيق الأهداف، ففي حالة خطة العمل يجب أن تركز عملية المراقبة على وضع مقياس للمخرجات والأنشطة، أي لأي مدى وضحت وحققنا خطة العمل والأنشطة والغايات. لكن في حالة مراقبة الأهداف ينبغي التركيز على مراقبة النتائج – نتيجة المخرجات والأنشطة. فالمراقبة بحاجة لأن تكون انتقائية لتجنب زيادة العبء، وبالمقابل فإن المؤشرات ينبغي انتقائها بعناية أيضاً، وهنا يعتمد الرهان على استخدام مؤشرات موثوقة محددة مرتبطة بقيم الممتلكات تعكس الجودة والكمية.

وفي سياق مشروع "تحسين تراثنا"، قامت الهيئة العالمية للمناطق المحمية واليونسكو بالعمل على مجموعة كبيرة من الأنشطة تحدد فيها كيفية تقييم فاعلية الإدارة لممتلكات التراث العالمي، ومن ثم نشر هذه الوثيقة ومجموعة الأدوات ضمن سلسلة منشورات اليونسكو مركز التراث العالمي^{١٢}. والتي تضع إطار عمل لتقييم فاعلية الإدارة للمناطق المحمية.

فيجب ملاحظة أن هناك إجراءات محددة عند مراقبة ممتلكات التراث العالمي الموضوع على قائمة التراث العالمي المعرض للخطر، ولن يتم مناقشتها في هذا الدليل.

قضايا أخرى مهمة يجب ذكرها في خطة الإدارة لممتلكات التراث العالمي

يمكن تقديم توجيهات محددة لعدد من المجالات كما يمكن أن يخضع هذا الدليل لبعض الإضافات، أو حتى التوسع في بعض العناوين ذات العلاقة في المجالات المختلفة، لكن هناك ثلاثة مجالات ينبغي إعطاؤها اهتماماً خاصاً في خطة ممتلكات التراث العالمي وهي:

- التخطيط المالي والتجاري
- التخطيط للزوار؛ و
- الحد من خطر الكوارث.

التخطيط المالي والتجاري

يعتبر ضعف أو عدم وجود خطة مالية وتجارية نقطة ضعف كبيرة في التخطيط الإداري للمناطق المحمية، خصوصاً في خطط ممتلكات التراث العالمي، ويوجد دليل إرشادي المنشور رقم ١٣ من ضمن سلسلة أفضل الممارسات للمناطق المحمية^{١٣} والصادر من قبل الهيئة العالمية للمناطق المحمية، وحديثاً تم إصدار مجموعة أدوات التخطيط التجاري والمعد من قبل اليونسكو و شيل (Shell).^{١٤}

التخطيط للزوار

كما ذكر سابقاً فإن إدارة الزوار والسياحة جزء مهم من عمل إدارة ممتلكات التراث العالمي، فالسياحة يمكن أن تكون طموح أو توقع من قبل بعض أصحاب العلاقة، في حين يراها البعض الآخر كمهدد، لذا فالاتحاد الدولي لحماية الطبيعة ومركز التراث العالمي يعملان معاً في بعض ممتلكات التراث العالمي التي يجب تطويرها في عام ٢٠١٠، وفي نفس الوقت أعد دليل إرشادي من أجل إدارة السياحة في ممتلكات التراث العالمي وهو في المنشور رقم ١ من ضمن سلسلة

¹² <http://whc.unesco.org/en/series/23/>

¹³ Hockings, M.; Stolton, S. & N. Dudley (2006): Evaluating Effectiveness: A Framework for Assessing Management Effectiveness of Protected Areas. 2nd Edition. Best Practice Protected Area Guidelines Series No. 14. IUCN, Gland, Switzerland and Cambridge, UK.

¹⁴ Emerton, L.; Bishop, J. & L. Thomas (2006): Sustainable Financing of Protected Areas: A Global Review of Challenges and Options. Best Practice Protected Area Guidelines Series No. 13. IUCN, Gland, Switzerland and Cambridge, UK.

الإطار ١٠: شعار التراث العالمي



يمثل شعار التراث العالمي العلاقة المتبادلة للتنوع الطبيعي والثقافي، ويستخدم للتعرف على الممتلكات المحمية من قبل اتفاقية التراث العالمي المدرجة على قائمة التراث العالمي، كما أنه تجسيد للقيمة العالمية التي تمثلها الاتفاقية. ولجنة التراث العالمي مسؤولة عن تحديد استخدام الشعار تبعاً لتوجيهات التراث العالمي الموجودة في الملحق ٣ من المبادئ التوجيهية. وهو محمي بموجب المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO). وأي استخدام له ممنوع من دون إذن خطي من لجنة التراث العالمي.

انظر: _____

<http://whc.unesco.org/en/emblem/>

منشورات اليونيسكو^{١٥}، وهناك قضية مهمة يجب الانتباه لها عند تحقيق عرض وتجربة الاستخدام التعليمي عالي الجودة للزوار في ممتلكات التراث العالمي، في حين تتم الحماية والحفاظ على قيم الممتلك، وفي السنوات القادمة هناك مجال

أيضاً لتطوير هذا الدليل الإرشادي بهذا الخصوص. هناك مهمة محددة لخطة ممتلكات التراث العالمي تؤخذ بالإعتبار عند عرض الممتلك وجميع جوانب تنظيم وإدارة الزيارات، واستخدام الزوار للممتلك، والتعليم والتفسير وخدمات الزيارة الأخرى التي يجب تقديمها في الممتلك. قضية ملحة أخرى وهي العلاقة بين الممتلك وصناعة السياحة من قبل أصحاب العلاقة المستفيدين من مكانته كممتلك تراث عالمي، فشعار التراث العالمي متاح للاستخدام من قبل ممتلكات التراث العالمي وذلك لدعم الجودة، فهناك حاجة إلى مزيد من العمل لتوضيح كيف يمكن استخدام الشعار كإشارة تدل على الجودة ضمن ممتلكات التراث العالمي. فعلى الموقع الإلكتروني لليونسكو معلومات حول استخدام الشعار، يجب أن تضمن خطط الإدارة للممتلكات استخدام الشعار بطرق إيجابية تعكس القواعد والقوانين. لوضع الشعار (انظر الإطار ١٠).

الحد من خطر الكوارث

ويجب إيلاء اهتمام خاص لإدارة المخاطر في ممتلكات التراث العالمي، ووضع استراتيجيات للتنبؤ بها والتخطيط لها والتقليل من أثرها، ووضع خطة للاستجابة لها.

يضم الإطار ١١ مثلاً مهماً لممتلكات التراث العالمي الطبيعي حول إدارة الأنواع الغازية كما يقدم بعض النصائح، وهو يقدم توجيهها مباشراً حول هذه القضية ويفسر بعض مبادئ التحضير لهذا الشأن، والتي يجب أن تنطبق على مجالات الخطر الأخرى، مثال: الكوارث الطبيعية، والأمراض، والحرائق والحوادث التي تحدث مع الزوار.

ويجري حالياً إعداد سلسلة من المصادر بشكل مفصل لمزيد من التوجيهات بشأن الحد من مخاطر الكوارث، وستكون متاحة اعتباراً من عام ٢٠٠٩ عن طريق مركز التراث العالمي باليونسكو.

مراجعة الخطة

يجب أن تتضمن الخطة الإدارية بياناً واضحاً حول كيفية مراجعة الخطة، وحقيقة أن إعدادها عبارة عن عملية متكررة ومستمرة، وليست عملية ثابتة تتم مرة واحدة.

كيف يجب أن يكون شكل الخطة النهائي؟

العرض والنمط ومحتويات الخطة الإدارية يؤثر بشكل كبير حول تقبلها وفهمها من قبل المستخدمين، وبالرغم عدم وجود نمط محدد لها، لكن كل خطة إدارية تعكس حاجاتها وظروفها. فليس هناك وثائق خطط معقدة وطويلة، ينبغي أن تكون قصيرة قدر الإمكان دون فقدان تماسكها وجودتها ومنفعتها.

من المفيد تقسيم الخط الإداري إلى جزئين وهي برنامج العمل (خطة العمل) كوثيقة منفصلة للعمل، لتتمكن من مراجعتها وتطويرها بسهولة ضمن الوقت المحدد. وبالمثل كتيب لأمع يلخص الرؤية لموقع التراث العالمي جنباً إلى جنب مع الأهداف الرئيسية للإدارة والأنشطة الأمر الذي قد يصبح وسيلة مفيدة لتعزيز رسائل الخطة والنهج الذي يجري اعتماده لإدارة الممتلكات.

¹⁵<http://unesdoc.unesco.org/images/0015/001599/159997e.pdf>

الإطار ١١: الغزو الحيوي في ممتلكات التراث العالمي

يحصل الغزو الحيوي بسبب الأنواع الغازية وهي كائنات (حيوانات، ونباتات والأحياء الدقيقة) يتم ادخالها لنظم بيئية ليست هي جزء منه و من ثم تنتشر مسببة الدمار للتنوع الحيوي و/أو التنمية البشرية. في معظم ممتلكات التراث العالمي أدخلت أنواع (غريبة أو دخلية) لأنظمتها البيئية من خلال العمليات الأرضية وبناء الطرق والمواد المستوردة عمليات تطوير البنية التحتية، وحركة الزوار وحركة المياه والهواء من المناطق خارج الممتلك. وفي بعض الأحيان هناك نقاش حول الاعتقاد بإمكانية إدخال هذه الأنواع لتحسين الممتلك أو إضافة تنوع حول البنى السياحية أو المكاتب الإدارية وحتى أماكن خدمات الإقامة. فمن الممكن أن تبقى بعض هذه الأنواع المدخلة على قيد الحياة، وتوجد تجمعات للتكاثر وبعضها يمكن أن ينتشر ليصبح أنواع غازية. يتحتم على مدراء ممتلكات التراث العالمي مراقبة إدخال الأنواع الغريبة خوفاً من أن تصبح أنواعا غازية، وبالمقابل يجب أخذ إجراءات من أجل اجتثاث أو احتواء أي الغزو من قبل هذه الأنواع، قبل أن تلحق بسلامة الممتلك أضرار جسيمة. إذا ما ثبت الغزو بالفعل فهناك إجراءات لتقليلها أو إدارة كل منطقة من الغزو والضرر الذي تتسبب به. ففي بعض الحالات قد يكون من الممكن إعادة النظم البيئية المتضررة إلى حالتها الأصلية أو إلى الأقل إلى حالة يكون مقبولا للأهداف الملكية للتراث العالمي.

وأكثر الأنواع الغازية شيوعاً يكون من خلال إدخال نباتات لممتلك التراث العالمي دون أن يلاحظ من ثم وجوده وانتشاره ليصبح غازياً. ومثل هذا النقشي يكون نتيجة تغييرات ملحوظة، وغالباً من تكون هذه التعديلات ضارة بالغطاء النباتي الأصلي (المحلي) وبعض الأحيان الموائل وأماكن لجوء وطعام وراحة الحيوانات.

وفي بعض الأحيان يمكن ان تجلب هذه النباتات والحيوانات الغازية على حدٍ سواء معها طفيلياتها وجراثيمها "الخاصة"، والتي تستطيع أن تؤثر على التنوع الحيوي الأصلي (أو المحلي) من خلال جلب الأمراض لها، بالإضافة إلى التنافس معها والافتراس وتدمير عام من خلال غزو التنوع الحيوي. إن مراقبة الكائنات الغازية في ممتلكات التراث العالمي ومشاهدتها هو الذي يؤدي إلى معرفة ما إذا ما كان هناك احتمالية لأن تكون أنواعا غازية أو أنواعاً تمهد الطريق لأنواع غازية أخرى. فخيارات الإدارة التفاعلية متوفرة لتقليل أو إزالة هذا الغزو عندما تكون جديدة أو تدير وتقلص الغزو حيثما بدء.

لمزيد من المعلومات على الموقع الإلكتروني

<http://www.issg.org/> أو <http://www.gisp.org/>

هناك بعض الأمور يجب أخذها بعناية في جميع الممتلكات، وخصوصاً الكبيرة منها وعابرة الحدود والمتسلسلة، لضمان ان الشكل النهائي للخطة كالآتي:

- واضحة وملخصة وسهلة الفهم.
- استراتيجية وتضم وتكامل جميع محاور الإدارة ذات الصلة.
- كيان كامل.
- مركزة وفاعلة لكن مرنة.
- تقدير كمي للمصادر التي تحتاجها لتأكيد التطبيق المثمر والمنطقي بالاعتماد على هذه المصادر.
- تحفز الناس، ومناسبة لطيف واسع من القراء

وبالرغم من أن العديد من الخطط أعدت بشكل تقليدي ومطبوع، ولكن من المتوقع على نحو متزايد أن تعرض إلكترونياً لأنها تقدم مرونة أكبر وسهولة في الوصول إليها من قبل العامة. حيث يمكن لأصحاب العلاقة الوصول لها من خلال الموقع الإلكتروني، فيمكن أن تظهر الإنترنت أقساماً مختلفة من الخطة لتعرض بشكل منفصل، فضلاً عن توفير وسيلة لربط البيانات الإضافية إلى أجزاء مختلفة من النص أو إضافة مزيد من التوضيح إذا لزم الأمر. ومع ذلك ينبغي أن تحدد خيارات الوصول إليها عبر الإنترنت (مثل التعديل أو الحذف مثلاً).

٦. المراجع

هذه مراجع أساسية إضافية من أجل إدارة ممتلكات التراث العالمي والمناطق المحمية وهي:

IUCN WCPA Best Practice Protected Area Guidelines Series:

http://cms.iucn.org/about/union/commissions/wcpa/wcpa_resources/wcpa_bpg/index.cfm

UNESCO World Heritage Paper Series:

<http://whc.unesco.org/en/series/>

المنشورات التالية هي مفيدة لمديري ممتلكات التراث العالمي ومخططي الإدارة

Amend, St.; Giraldo, A.; Oltremari, J.; Sánchez, R.; Valarezo, V. & E. Yerena (2003): Management Plans – Concepts and Proposals. In: Parques Nacionales y Conservación Ambiental, No. 11, Panama.

Badman, T., Dingwall, P. & B. Bomhard (2008): Natural World Heritage Nominations: a Resource Manual for Practitioners. IUCN, Gland, Switzerland

Beltrán, J. (ed.) (2001): Pueblos Indígenas y Tradicionales y Áreas Protegidas: Principios, Directrices y Casos de Estudios. UICN, Gland, Suiza y Cambridge, UK y WWF Internacional, Gland, Suiza.

Blanchard, K.; Zigarmi, P. & D. Zigarmi (1999): Leadership and the One Minute Manager: Increasing Effectiveness through Situational Leadership. William Morrow, New York.

Borrini-Feyerabend, G. (ed.) (1997): Beyond Fences: Seeking Social Sustainability in Conservation. IUCN, Gland, Switzerland.

Borrini-Feyerabend, G.; Farver, M.T.; Nguinguiri, J.C. & V.A. Ndangang (2000): Co-management of Natural Resources: Organising, Negotiating and Learning-by-Doing. GTZ and IUCN, Kasperek Verlag, Heidelberg, Germany.

Borrini-Feyerabend, G.; Kothari, A. & G. Oviedo (2004): Indigenous and Local Communities and Protected Areas: Towards Equity and Enhanced Conservation. Best Practice Protected Area Guidelines Series No. 11. IUCN, Gland, Switzerland and Cambridge, UK.

Droste, B. von; Plachter, H. & M. Rössler (1995): Cultural Landscapes of Universal Value. Gustav Fischer Verlag, Jena, Germany.

Dudley, N. (ed.) (2008): Guidelines for Applying Protected Area Management Categories. IUCN, Gland, Switzerland.

Eagles, P.F.J.; McCool, S.F. & C.D. Haynes (2002): Sustainable Tourism in Protected Areas: Guidelines for Planning and Management. Best Practice Protected Area Guidelines Series No. 8. IUCN, Gland, Switzerland and Cambridge, UK.

Emerton, L.; Bishop, J. & L. Thomas (2006): Sustainable Financing of Protected Areas: A Global Review of Challenges and Options. Best Practice Protected Area Guidelines Series No. 13. IUCN, Gland, Switzerland and Cambridge, UK.

Financing Protected Areas Task Force of the World Commission of IUCN WCPA & Economics Unit of IUCN (2000): Financing Protected Areas: Guidelines for Protected Area Managers. Best Practice Protected Area Guidelines Series No. 5. IUCN, Gland, Switzerland and Cambridge, UK.

Hockings, M.; Stolton, S. & N. Dudley (2006): Evaluating Effectiveness: A Framework for Assessing Management Effectiveness of Protected Areas. 2nd Edition. Best Practice Protected Area Guidelines Series No. 14. IUCN, Gland, Switzerland and Cambridge, UK.

Huertas, F. (1996): El método PES. Entrevista a Carlos Matus. La Paz, Bolivia.

- Kelleher, G. (1999): Guidelines for Marine Protected Areas. Best Practice Protected Area Guidelines Series No. 3. IUCN, Gland, Switzerland and Cambridge, UK.
- Lockwood, M.; Worboys, G.L. & A. Kothari (eds.) (2006): Managing Protected Areas: a Global Guide. Earthscan, London.
- Low, G. (2003): Landscape-Scale Conservation. A Practitioner's Guide. The Nature Conservancy.
- Mannigel, E. (2004): Integrating Parks and Neighbours: Participation and Protected Areas in three Case Studies in the Mata Atlântica Region of Brazil. Dissertation, University of Greifswald, Germany. Unpublished.
- McKinnon, J.; McKinnon, K.; Child, G. & J. Thorsell (1986): Managing Protected Areas in the Tropics. IUCN and UNEP, Gland, Switzerland and Cambridge, UK.
- Miller, K. (1980): Planificación de parques nacionales para el ecodesarrollo en Latinoamérica. FEPMA.
- Ostermann, O. & A. Tscherniak (2000): Leitfaden zur Erarbeitung von Nationalparkplänen. Europarc Deutschland.
- Pedersen, A. (2002): Managing Tourism at World Heritage Properties: a Practical Manual for World Heritage Property Managers. World Heritage Paper Series No. 1. UNESCO World Heritage Centre, Paris. Online: <http://whc.unesco.org/en/series/1/>
- Pimbert, M.P. & J.N. Pretty (1997): Parks, people and professionals: putting 'participation' into protected area management. In: Ghimire, K.B. & M.P. Pimbert (eds.): Social Change and Conservational Environmental Politics and Impacts of National Parks and Protected Areas. Earthscan, London.
- Phillips, A. (1995): Cultural landscapes: an IUCN perspective in cultural landscape of universal value. In: Droste, B. von; Plachter, H. & M. Rössler: Cultural Landscapes of Universal Value. Gustav Fischer Verlag, Jena, Germany: 380-392.
- Phillips, A. (2002): Management Guidelines for IUCN Category V Protected Areas: Protected Landscapes/Seascapes. Best Practice Protected Area Guidelines Series No. 9. IUCN, Gland, Switzerland and Cambridge, UK.
- Proyecto MAPZA (2002): Guía para la elaboración de planes de manejo para áreas protegidas en Bolivia. SERNAP / GTZ.
- Sandwith, T.; Shine, C.; Hamilton, L. & D. Sheppard (2001): Transboundary Protected Areas for Peace and Cooperation. Best Practice Protected Area Guidelines Series No. 7. IUCN, Gland, Switzerland and Cambridge, UK.
- The Conservation Finance Alliance (2003): Conservation Finance Guide: Business Planning for Protected Areas. The Conservation Finance Alliance. Online.
- The Nature Conservancy (2001): Planificación Financiera a Largo Plazo para Parques y Áreas Protegidas. Online.
- The Nature Conservancy (2003): The Five-S Framework for Site Conservation: a Practitioner's Handbook for Site Conservation Planning and Measuring Conservation Success. Online.
- Thomas, L. & J. Middleton (2003): Guidelines for Management Planning of Protected Areas. Best Practice Protected Area Guidelines Series No. 10. IUCN, Gland, Switzerland and Cambridge, UK.
- UASPNN (2001): Documento conceptual sobre planes de manejo de las áreas del sistema de parques nacionales naturales. Unidad Administrativa Especial del Sistema de Parques Nacionales Naturales, Ministerio del Medio Ambiente, Colombia.

UNESCO World Heritage Centre (2004): Monitoring World Heritage. World Heritage Paper Series No. 10.

UNESCO World Heritage Centre, Paris. Online: <http://whc.unesco.org/en/series/10/>

UNESCO World Heritage Centre (2008): Enhancing our Heritage Toolkit. Assessing Management Effectiveness of Natural World Heritage Sites. World Heritage Paper Series No. 23. UNESCO World Heritage Centre, Paris. Online: <http://whc.unesco.org/en/series/23/>

UNESCO World Heritage Centre (2008): Business Planning for Natural World Heritage Sites: a Toolkit.

UNESCO World Heritage Centre, Paris and Shell Foundation, London. Online: <http://unesdoc.unesco.org/images/0015/001599/159997e.pdf>

دراسات حول التراث العالمي

- Outstanding Universal Value: Standards for Natural Heritage: A Compendium on Standards for Inscriptions of Natural Properties on the World Heritage List*, IUCN World Heritage Studies, Tim Badman, Bastian Bomhard, Annelie Fincke, Josephine Langley, Pedro Rosabal and David Sheppard, 2008.
- World Heritage Caves and Karst, A Thematic Study: Global Review of Karst World Heritage Properties: present situation, future prospects and management, requirements*, IUCN World Heritage Studies, Paul Williams, June 2008.
- World Heritage and Protected Areas: an initial analysis of the contribution of the World Heritage Convention to the global network of protected areas presented to the 32nd session of the World Heritage Committee, Québec City, Canada, in July 2008*, IUCN World Heritage Studies, Tim Badman and Bastian Bomhard, 2008.
- Natural World Heritage Nominations: A resource manual for practioners*, IUCN World Heritage Studies, Tim Badman, Paul Dingwall and Bastian Bomhard, 2008.
- Management Planning for Natural World Heritage Properties: A resource manual for practioners, Interim version*, IUCN World Heritage Studies, IUCN Programme on Protected Areas, 2008.
- Serial Natural World Heritage Properties: an initial analysis of the serial natural World Heritage Properties on the World Heritage List*, IUCN World Heritage Studies, Barbara Engels, Phillip Koch and Tim Badman, 2009.
- World Heritage in Danger: A compendium of key decisions on the conservation of natural World Heritage Properties via the list of World Heritage in Danger*, IUCN World Heritage Studies, Tim Badman, Bastian Bomhard, Annelie Fincke, Josephine Langley, Pedro Rosabal and David Sheppard, 2009
- World Heritage Volcanoes: a thematic study: a global review of volcanic World Heritage properties: present situation, future prospects and management requirements*, IUCN World Heritage Studies, Chris Wood, 2009.